بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية السودان

وزارة الرعاية والضمان الإجتماعي

الإدارة العامة للمرأة والأسرة

التقرير الوطني بكين + ٢٠

الخرطوم

مايو ٢٠١٤ م

الفهرست

الباب الأول: للإنجازات التي تحققت والتحديات منذ ١٩٩٥م		
المسلسل	**الموضوع**	
١ – ١	الإنجازات الرئيسية في تحقيق تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	
١ – ٢	التحديات الرئيسية التي صودفت في تحقيق المساواة بين الجنسين	
١ – ٣	التطورات الدستورية والتشريعية والقانونية في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	
١ – ٤	الحصة التقريبية من الميزانية الوطنية التي تستثمر في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	
١ – ٥	آليات التنفيذ والتنسيق بين الحكومة والمجتمع المدني.	
١ – ٦	أوجه التعاون الثنائي والإقليمي ودون الإقليمي والدولي لرصد وتنفيذ إعلان ومنهاج بكين	
١ – ٧	الأهداف الإنمائية ودورها في تيسير تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بكين ومدى مساهمتها في ذلك	
الباب الثاني: التقدم المحرز في تنفيذ مجالات الإهتمام الحاسمة لمنهاج العمل منذ عام ٢٠٠٩م		
المسلسل	**الموضوع**	
٢ – ١	التقدم المحرز في مجالات الإهتمام الحاسمة الإثني عشر. ١. المرأة والفقر. ٢. تعليم المرأة وتدريبها. ٣. المرأة والصحة. ٤. العنف ضد المرأة. ٥. المرأة والنزاع المسلح. ٦. المرأة والإقتصاد. ٧. المرأة في مواقع السلطة وصنع القرار. ٨. المرأة والآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة. ٩. المرأة وحقوق الإنسان. ١٠. المرأة ووسائل الإعلام. ١١. المرأة والبيئة. ١٢. محور الطفلة الأنثي.	

٢ -٢	العقبات والثغرات والتحديات التي صودفت منذ العام ٢٠٠٩م في التنفيذ	
٢ -٣	سياسات وتدابير التقشف التي اتخذت في أعقاب الأزمة المالية.	
الباب الثالث: البيانات والإحصاءات		
المسلسل	**الموضوع**	**الصفحة**
٣ -١	المؤشرات الوطنية التي وضعت لرصد التقدم المحرز لتحقيق المساواة بين الجنسين.	
٣ -٢	بيانات بشأن المجموعة الدنيا للمؤشرات الجنسانية التي وافقت عليها لجنة الأمم المتحدة الإحصائية.	
٣ -٣	بيانات بشأن المؤشرات التسعة للعنف ضد المرأة.	
٣ -٤	البيانات بشأن حالة الفئات الخاصة للنساء (المرأة الريفية، المسنات، المعوقات...الخ).	
الباب الرابع: الأولويات الناشئة		
المسلسل	**الموضوع**	
٤ -١	أولويات العمل الرئيسية خلال الخمسة سنوات المقبلة للتعجيل بتنفيذ إعلان ومنهاج بكين.	
٤ -٢	الأولويات والتوصيات وخطط التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لما بعد العام ٢٠١٥م لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.	

مرفقات التقرير:

- مرفق (١) الجهات التي شاركت في عملية إعداد التقرير الوطني.
- مرفق (٢) المؤشرات الإحصائية المفصلة في مجالات الإهتمام الحاسمة.
- مرفق (٣) دراسات حالة للممارسات الجيدة في مجالات الإهتمام الحاسمة.
- مرفق (٤) قائمة السياسات والإستراتيجيات وخطط العمل والمنشورات.
- مرفق (٥) تدريب المرأة وتمكينها للأعوام ٢٠٠٨م -٢٠١٣م.

مقدمة:

بناء على إهتمام الدولة بكل مؤسساتها القطاعية والبحثية والأكاديمية والمالية ومنظمات المجتمع المدني والشركاء في التنمية، عملت الوزارة جاهدة على تحريك قطاع المرأة وحشد الموارد المالية والبشرية لتعزيز دورها، ودعمها وتمكينها للقيام بوظائفها، وتنمية قدراتها ومهاراتها وعزز ذلك ما نص دستور السودان الإنتقالي لسنة ٢٠٠٥م الباب الثاني المادة (٣٢) **حقوق المرأة والطفل:** (تكفل الدولة للرجال والنساء الحق المتساوي في التمتع بكل الحقوق المدنية والسياسية والإجتماعية والثقافية والإقتصادية بما فيها الحق في الأجر المتساوي للعمل المتساوي والمزايا الوظيفية الأخرى) ووضعت السياسات والإستراتيجيات والخطط والبرامج والمشروعات والآليات، ومن أهم تلك السياسات السياسة القومية لتمكين المرأة والتي أجازتها الدولة عام ٢٠٠٧م وترجمتها لخطط في إطار الشراكة مع الجهات ذات الصلة والقطاعات المختلفة، حيث تم تضمين محاورها الستة في الخطة الخمسية الأولى للدولة للأعوام (٢٠٠٧م – ٢٠١١م) والخطة الخمسية الثانية (٢٠١٢م –٢٠١٦م) وعملت الوزارة جاهدة على تحويل السياسة إلي برامج تنفيذية على مستوى المركز والولايات، وتواصلا للتمكين الإقتصادي ومكافحة الفقر والمشاركة في العمل والفرص المتساوية فقد إرتادت المرأة مجالات القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية، وانحازت لها سياسات الدولة في التمويل الأصغر وتم إنشاء عدد من المحافظ الخاصة بالمرأة للتصدي للفقر خاصة للمرأة الريفية، وللمشروعات الصغيرة المدرة للدخل والإستفادة من مشروعات القرض الحسن والتمويل الأصغر، هذا بجانب المشروعات التي تدعمها صناديق الضمان الإجتماعي (المعاشات، التأمين الصحي، والتأمين الإجتماعي) ومشروع الدعم الإجتماعي للأسر الأكثر فقرا خاصة النساء اللائي يعلّن أُسراً، بحزم متآزرة تتكون الصحة – التعليم– زيادة فرص العمل – الدعم العيني والنقدي تحسين الماؤى إذ تأتي أهميته في عصر أصبح العامل الإقتصادي من أهم عوامل التمكين للمرأة، ويجي هذا التقرير الوطني موضحاً ما أحرز من تقدم وما واجه من تحديات في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بكين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (٢٠٠٠م) مركزاً على التنفيذ الذي أحرز منذ مؤتمر بكين ١٩٩٥م، موضحا التقييم القائم على الأدلة بشأن أثر الإجراءات التي اتخذت، والنتائج التي تحققت، فضلا عن التحديات التي صودفت، وتتضمن خططا ومبادرات مستقبلية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة استناداً على التقارير التي أعدت في الأعوام ٢٠٠٠م –٢٠٠٥م – والعام ٢٠١٠م مسترشداً على ما جاء في المذكرة التوضيحية لإعداد الإستعراضات الوطنية والإرشادات التي تتضمنها إذ يغطي الباب الأول الفترة منذ إعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين مستنيراً بالاستعراضات السابقة للتقدم المحرز، كما تناول الباب الثاني التقدم المحرز في مجالات الإهتمام الحاسمة الأثنى عشر من منهاج عمل بكين، مع التركيز على السنوات التي مضت منذ ٢٠٠٩م. ويتناول الباب الثالث البيانات والاحصاءات، ويغطي الباب الرابع الأولويات الناشئة.

الباب الأول

تحليل للإنجازات التي تحققت والتحديات منذ ١٩٩٥م

- الإنجازات الرئيسية في تحقيق تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- التحديات الرئيسية التي صودفت في تحقيق المساواة بين الجنسين.
- التطورات الدستورية والتشريعية والقانونية في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- الحصة التقريبية من الميزانية الوطنية التي تستثمر في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- آليات التنفيذ والتنسيق بين الحكومة والمجتمع المدني.
- أوجه التعاون الثنائي والإقليمي ودون الإقليمي والدولي لرصد وتنفيذ إعلان ومنهاج بكين.
- الأهداف الإنمائية ودورها في تيسير تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بكين ومدى مساهمتها في ذلك.

أولا: الإنجازات التي تحققت في مجال إدماج النوع الإجتماعي في خطط وسياسات الدولة:

- من أهم الإنجازات التي حققتها الدولة بعد إنعقاد مؤتمر بكين، هي إدماج قضايا النوع الإجتماعي في الخطط والإستراتيجيات والسياسات، ولم يكن ذلك متعارف عليه من قبل، وشرعت الدولة في إيلاء إهتمام خاص بالمرأة وسعت لإدماج قضاياها في جميع الإستراتيجيات، منذ الإستراتيجية القومية الشاملة للأعوام ١٩٩٨ – ٢٠٠٢م حيث أفردت حيزاً خاصاً لقطاع المرأة.
- **تم إنشاء وحدة لتنسيق أنشطة المرأة في التنمية** على المستوي المركزي وتم إنشاء وحدات على المستوي الولائي والقطاعي.
- **وضعت الدولة الخطة الوطنية للنهوض بالمرأة ١٩٩٨ – ٢٠٠٢م** وإشتلمت على اثني عشر محوراً، من منهاج عمل بكين، بمشاركة كافة الجهات ذات الصلة، من مؤسسات حكومية، وجهات بحثية وأكاديمية، ومنظمات مجتمع مدني، وهدفت إلى تمكين المرأة في كل المجالات.
- **تم وضع إستراتيجية ربع قرنية للأعوام ٢٠٠٣م – ٢٠٢٧م** والتي تؤكد على مشاركة المرأة في النهضة الشاملة للمجتمع، شكلت فيها إستراتيجية تمكين المرأة محوراً أساسياً، انبثقت منها الخطة الخمسية الأولى للعام ٢٠٠٧م – ٢٠١١م، وتضمنت البرنامج التنفيذي للسياسة القومية لتمكين المرأة، وتهدف من خلال مشروعاتها، وبرامجها، وأنشطتها، تغطية المحاور الستة للسياسة (التعليم، الصحة، البيئة، التمكين الإقتصادي، حقوق الإنسان والقانون، المشاركة السياسية واتخاذ القرار، والسلام وفض النزاعات).
- تم إجراء دراسات مسحية لتحديد فجوات النوع الإجتماعي، في السياسات الكلية للدولة، كما تم إستنباط مؤشرات لتمكين المرأة بالولايات المختلفة.
- **تلى ذلك وضع السياسة القومية لتمكين المرأة** :- أجازها مجلس الوزراء الموقر في مارس ٢٠٠٧م، حيث تشكل إسناداً عملياً لدستور السودان، والقوانين الوطنية، والإتفاقيات الإقليمية والدولية، وتعمل على تمكين المرأة من خلال محاورها الستة المختلفة.
- تم وضع خطة تفصيلية للسياسة، وتضمينها في الخطة الخمسية الأولى والثانية للدولة للأعوام:-

(٢٠٠٧م – ٢٠١١م) و(٢٠١٢م – ٢٠١٦م) تم إنزالها على المستويين المركزي والولائي، وعلى مستوى القطاعات لإنفاذها.

- **تم وضع الإستراتيجية الوطنية للأسرة:-** وتأتي أهميتها بحكم أن الأسرة، هي نواة المجتمع ودعامة أساسية للحفاظ على النوع، وهدفها الإستراتيجي بناء أسرة واعية، متفاعلة تعمل على تمتع أفرادها بكامل حقوقهم.
- **وضع الإستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة :- ٢٠٠٩م – ٢٠١١م،** وتهدف إلى منع التمييز السلبي للمرأة، ومحاربة العادات الضارة التي تقلل من كرامتها.

- **السياسة القومية للأشخاص ذوي الإعاقة:**- وتهدف إلي حماية المرأة المعاقة، ودمجها في المجتمع، من خلال التأهيل والتدريب، والرعاية الصحية والتعليمية، وتوفير فرص العمل، وإزالة كافة العوائق التي تحول دون إدماجها.
- **الإستراتيجية القومية لمكافحة الإيدز:**- وتشتمل على البعد العلاجي، والوقائي، من خلال التوعية والحماية للأطفال والأمهات.

الإستراتيجية الوطنية للشباب ٢٠٠٧م – ٢٠٣١ م. ومن أهدافها :- تنمية قدرات الشباب المعرفية والإنتاجية والثقافية والصحية، ترقية الوعي الشبابي (السياسي، الإقتصادي، الإجتماعي)، تطوير البنية التحتية للشباب للتعامل مع وقت الفراغ، وتوفير فرص العمل وخفض معدلات الفقر وسط الشباب.

- تم تكوين مجلس أعلى لمشروع النهضة الزراعية والذي يشتمل على سبعة دوائر من بينها دائرة محاربة الفقر، وتوفير فرص العمل.

- **الإستراتيجية المرحلية لمكافحة الفقر:** ومن أولوياتها القضاء على الفقر المدقع والجوع وتحقيق التعليم الأساسي للجميع بحلول العام ٢٠١٥م لتحقيق المساواة بين الجنسين.
- **السياسة القومية لمكافحة التشرد:**- وتهدف إلى حماية ورعاية وتنمية ورفاهية الأطفال المشردين، وتحسين أوضاع وأحوال أسرهم الإقتصادية، والصحية، والعمل على تجفيف مصادر التشرد.
- **السياسة القومية للمسنين:**-وتعمل على حماية ورعاية المسنات، وتوفير الرعاية الصحية والضمان الإجتماعي لهن.
- **السياسة القومية للسكان:**- وتشتمل على محور المرأة والعدل بين النوعين، ويهدف إلي تمكين المرأة، وتطوير إمكاناتها، وكافة حقوقها المدنية والسياسية، وتعزيز مشاركتها في عملية وضع السياسات وتحقيق الأمومة الآمنة، والطفولة السليمة، وضمان صحة الإنجاب والتوالد، خفض أسباب وفيات الامهات من ٢١٦ الى ٧٣ لكل ١٠٠٠٠٠ ولادة حية بحلول العام ٢٠٣١م.
- استخدام وسائل تنظيم الأسرة من ٩% الى ٣٩% بحلول العام ٢٠٣١م.
- **السياسة القومية لمكافحة المخدرات:**- ويتم ذلك من خلال القوانين والتوعية وتوفير الرعاية، ودعم مؤسسات التنمية والمؤسسات الأكاديمية وتدريب الكوادر العاملة في مجالات التوعية والعلاج.
- وإنفاذاً لتلك السياسات والإستراتيجيات، اتخذت الدولة العديد من التدابير والإجراءات اللازمة لذلك من خلال إنشاء الآليات والمؤسسات المختلفة على المستويين المركزي والولائي **ومن بينها:**
- **وزارة الرعاية والضمان الإجتماعي،** وتعتبر الوزارة المحورية لشئون المرأة على المستوى القومي، وتمثل الإدارة العامة للمرأة والأسرة نقطة الارتكاز لرعاية النشاط النسوي على المستوى القومي، ويأتي وضع الإستراتيجيات والسياسات، التي تعنى بالنهوض بالمرأة، كما تعمل على متابعة إنفاذ الخطة التنفيذية للسياسة القومية لتمكين المرأة، بالإضافة إلى تكوين اللجنة الوطنية للنهوض بالمرأة، وهى لجنة إستشارية تضم في عضويتها كافة

الجهات والقطاعات ذات الصلة بعمل المرأة ومنظمات المجتمع المدني، وتختص باقتراح السياسات العامة، ومشروعات التشريعات، التي تعزز عملية النهوض بالمرأة، وتعمل على تقييم ومتابعة الخطط المنفذة، ورصد وتقييم ما تحقق للمرأة، في إطار التقدم المحرز لتنفيذ الإلتزامات الوطنية، والإقليمية، والدولية من خلال لجانها الفنية المتخصصة.

- **كما أنشئت آليات للمرأة بالوزارات القطاعية،** وتشمل وحدات للمرأة وإدماج النوع الإجتماعي **بوزارات:-** (الصحة، العدل، العمل، التربية والتعليم، الزراعة، الثروة الحيوانية، الداخلية، الخارجية، المالية، والجهاز المركزي للإحصاء ...الخ) وتعتبر آليات تنسيقية على المستوى الإتحادي، وتعمل علي إدماج قضايا النوع الإجتماعي في الخطط القطاعية، إضافة إلى آليات المرأة بمؤسسات التعليم العالي، وتضم وحدات دراسات وبحوث المرأة- وحدة المرأة بشعبة الدراسات الإنمائية بجامعة الخرطوم المعهد الإقليمي لدراسات الجندر والتنوع والسلام وحقوق الإنسان- معهد الدراسات النسوية بجامعة الأحفاد – جامعة أم درمان الإسلامية – جامعة إفريقيا العالمية – جامعة السودان – جامعة الزعيم الأزهري....الخ، وذلك بهدف تبني الدراسات والبحوث في المجالات المختلفة لقضايا المرأة ولتوفير قاعدة بيانات، إضافة إلي تدريب وتأهيل الكوادر العاملة في المجال.
- **آليات المرأة بالمؤسسات التمويلية،** ولها إدارات لتنمية المرأة والأسر المنتجة مثل:- بنك أم درمان الوطني، البنك الزراعي، بنك البركة، مصرف الإدخار والتنمية الإجتماعية، بنك الأسرة ...الخ.
- **آليات المرأة بوزارات الشئون الإجتماعية بالولايات،** حيث أنشئت إدارات للمرأة بكل ولايات السودان، ولها لجان تنسيقية، وتعتبر هي الآليات المسئولة عن تنفيذ الخطط والسياسات والإستراتيجيات، ورصد إنجازاتها، من خلال التقارير الدورية التي تقدمها لنقطة الارتكاز الإتحادية، إضافة الي تعيين مستشارات لولاة الولايات في مجال شئون المرأة والطفل.
- **إنشاء لجنة لتنمية المجتمع بالمجلس الوطني**(السلطة التشريعية) وتعنى بقضايا المجتمع بالتركيز على قضايا المرأة والطفل، كما توجد آليات للمرأة بمنظمات المجتمع المدني، كالإتحاد العام للمرأة السودانية، وتعتبر مؤسسات المجتمع المدني النسوية، من الآليات الفاعلة وشريك أساسي في إنفاذ استراتيجيات وسياسات الدولة في مجال المرأة، وقد أعطى دستور السودان للجنسين حق التنظيم، للأغراض السياسية، والإجتماعية والثقافية والإقتصادية والمهنية، دون تمييز، وتم إنشاء شبكات للمنظمات العاملة في المجالات المختلفة مثال لذلك : شبكة المنظمات العاملة في مجال المرأة والأسرة، الإيدز، والتمويل الأصغر، وغيرها ويعتبر الإتحاد العام للمرأة السودانية، اكبر التنظيمات النسوية القاعدية، وهو تنظيم قومي طوعي له أفرع في جميع ولايات السودان، كما توجد رابطة للمرأة العاملة، وإتحاد نسائي عالمي، إضافة للمنظمات التي لها صفة إستشارية في لجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة.
- **تم تبني مبادرة لتأسيس كليات لتنمية المجتمع في الولايات،** في إطار الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي، ووزارة الرعاية والتنمية الإجتماعية.

ثانياً: الإنجازات التي تحققت في مجال التعليم :-

من أهم الإنجازات التي تحققت في مجال التعليم، إرتفاع نسبة إستيعاب البنات، في مرحلة الأساس، مقارنة بإستيعاب الذكور من ٣٥.٤% للإناث و ٦١.٩ % للذكور إلى ٥٧.٤ للإناث و ٦٥.٤١ للذكور، وإنخفضت نسبة الفجوة النوعية في التعليم من ١٢.٦% إلي ٨.٣% في العام ٢٠٠٧م، وإيماناً من الدولة بتنفيذ أهداف الألفية التنموية، وتوصيات مؤتمر التعليم للجميع، تم إصدار قرار رئاسي بإلزامية التعليم للجميع، على مبدأ التكافؤ، والعدل والمساواة بين الجنسين، بحلول عام ٢٠١٥م.

أكدت إستراتيجية التعليم ربع القرنية (٢٠٠٣ – ٢٠٢٧م) على تعميم التعليم الأساسي مع رفع نسبة الإستيعاب وخفض نسبة التسرب، وتدريب المعلمين، كما ركزت على محو الأمية الأبجدية والوظيفية للمرأة، ومما ساهم في تحقيق هذا النجاح كما تم إنشاء إدارات لتعليم البنات بالمركز والولايات، وعملت على وضع إستراتيجية لتعليم البنات، وخفض التباين النوعي، وزيادة نسبة تعليم البنات، بالتركيز على تعليم النازحين والرحل مما أدى إلي إرتفاع نسبة تعليم بنات الرحل، من صفر إلى ١٠%.

كما تم إعداد دراسة لمعرفة المعوقات والمشاكل، التي تؤدي إلى تسرب البنات من المدارس، وقد خلصت إلى إنها تتمثل في: (الفقر، العادات والتقاليد التي تمنع تعليم البنات، الأعباء المنزلية، عدم إرتباط المناهج بالبيئة المحلية واحتياجات المجتمع، بعد المدارس عن المناطق السكنية) ومن خلال ماذكر أعلاه، نجد أن قطاع التعليم، قد حقق قدراً من التقدم، في سياق جهود الدولة المبذولة لتوفير التعليم للجميع، وتحقيق الأهداف التنموية للألفية الخاصة بتعميم التعليم الأساسي، وتحقيق المساواة بين الجنسين في جميع مراحل التعليم، حيث ارتفعت معدلات القيد، بتعليم الأساس، والثانوي والتعليم العالي وإن كانت الفجوة النوعية، لكل هذه المؤشرات ما تزال قائمة خاصة في قيد الإناث في الكليات العملية والتطبيقية، وقد بذلت الدولة جهودا مقدرة، لتحسين المستوى التعليمي، من خلال عدة تدابير تمثلت في:- إصلاح النظم التربوية، توفير الخدمات التعليمية والوجبة المدرسية، وبرامج تعليم المرأة الريفية والظاعنة، تضمين النوع الإجتماعي في المناهج الدراسية، ونتج عن ذلك زيادة نسبة مواصلة الإلتحاق بالدراسة من ٤٨.٣% (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات في العام ٢٠٠٠م – ٢٠٠١م) الى ٦٨% في العام ٢٠٠٧م – ٢٠٠٨م ٦٣.٤% للإناث ٧٣.٩% للذكور (الإحصاء التربوي ٢٠٠٧م – ٢٠٠٨م).

كما أن العدالة النوعية على المستوى القومي، في طريقها للتحقق، ولم تزل الفجوة النوعية قائمة في مجال التعليم الأساسي، وتتباين على مستوى الولايات، والمحليات، ووسط المجموعات ذات الإختلافات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية.

ثالثا: اهم الإنجازات في مجال الصحة :-

اعتمدت الدولة السياسات والإستراتيجيات، التي تعمل على تحسين خدمات الامومة، مما نتج عنها إنخفاض نسبة وفيات الأمهات من ٥٠٩ لكل مائة الف ولادة حية (مسح الامومة الآمنة ١٩٩٩ – ٢٠٠٢م) الي ٢١٦ لكل مائة الف ولادة حية (مسح الأسرة ٢٠١٠م)، وتم وضع إستراتيجية لخفض أسباب وفيات الامهات الى

الثلثين بحلول عام ٢٠١٥م، ووضع خطط وبرامج مرحلية لتحقيق الأهداف، وتم إعتماد قابلة ماهرة، لكل ٣ ألف امرأة كحد ادنى، وتم تدريب وتأهيل قابلات قرويات وزائرات صحيات، كما تم إستصدار قرار مهني من المجلس الطبي يمنع ممارسة ختان الإناث بواسطة العاملين في المهن الصحية، وفي هذا الصدد، تم تشكيل لجنة عليا تضم في عضويتها وزارة الصحة، وزارة الرعاية والضمان الإجتماعي، وزارة العدل، وشبكة المنظمات الطوعية العاملة في المجال لوضع قانون يمنع ختان الاناث.

تم وضع خطة إستراتيجية قومية لمكافحة الايدز، حيث يقدر معدل إنتشاره، بين السكان (٠.٥% للذكور و٠.٧ % للإناث)، ويظل الإنتشار منخفض جزئياً، نسبة للسلوك الحذر بين عامة السكان، وللعادات الثقافية بين المجتمعات التي تسهم في بطء إنتشار المرض.

رابعاً: الإنجازات التي تحققت في مكافحة الفقر والتمكين الإقتصادي للمرأة:

- لاشك أن تمكين المرأة إقتصادياً، ومكافحة فقرها يعتبر من العوامل الرئيسة في إدماج النوع الإجتماعي في الاصلاحات، والسياسات الإقتصادية الكلية، وتوفير الخدمات الصحية، والتعليمية الشاملة، وإدماجها الكامل في النشاط الإقتصادي، وفي هذا الصدد، تم وضع العديد من السياسات، والإستراتيجيات، لتمكين المرأة إقتصادياً ومكافحة فقرها خاصة الأرامل، النازحات، المطلقات، والمعاقات، وتم تطبيق حزمة من السياسات الإقتصادية الكلية، لتحقيق أهداف الإستراتيجية القومية الشاملة لتخفيف حدة الفقر ٢٠٠٢م – ٢٠٢٠م، وتتكون من حزمة من سياسات إقتصادية كلية لتحقيق أهداف الإستراتيجية ربع القرنية، وتم وضع إستراتيجية مرحلية للحد من الفقر للفترة من ٢٠٠٢م – ٢٠٠٤م.
- تم إستصدار سياسات للتمويل الأصغر، بهدف تشجيع وتطوير الصيرفة الإقتصادية والإجتماعية، ولتخفيف حدة الفقر خاصة في المناطق الريفية الأقل نمواً، وللنساء تحديداً لتمكينهن إقتصادياً وإجتماعياً، حيث حددت السياسات التمويلية لبنك السودان المركزي، نسبة ١٢% من السقوف الإئتمانية للبنوك التجارية للتمويل الأصغر،٧٠% منها يوجه للريف، ٣٠% منها للنساء على الأقل.
- تم إعداد إستراتيجية متكاملة، لمواجهة مشكلة عطالة الخريجين والخريجات وترجمتها إلى برنامج رباعي قصير المدى للفترة من ٢٠٠٥م – ٢٠٠٨م.
- وانفاذاً لتلك السياسات والإستراتيجيات المتعلقة بمكافحة الفقر، والتمكين الإقتصادي للمرأة، انشأت الدولة العديد من الآليات والمؤسسات **التمويلية والتي منها :**
- وحدة التمويل الأصغر – بنك السودان المركزي – محفظة التمويل الأصغر للمرأة – بمصرف الإدخار والتنمية الإجتماعية، اذ تمثل النساء أكثر من ٦٠% من المستفيدين من التمويل الذي تقدمه المحفظة. إنشاء محفظة لتمويل مشروعات الخريجين والتي إستفاد منها الخريجات والخريجين.
- إنشاء مجموعة من الصناديق الإجتماعية (صندوق التكافل الإجتماعي– صندوق دعم الطلاب..الخ) – كما يعمل ديوان الزكاة علي دعم الأسر الفقيرة خاصة النساء.

- إنشاء محافظ لتمويل الزراعة المروية والمطرية، للنساء المزارعات.
- تم تأسيس صندوق لضمان المشروعات الصغيرة للمرأة.
- إنشاء مراكز اجتماعية لتنمية المرأة، تعمل على تدريب ورفع قدرات النساء في المجالات الانتاجية والتسويقية.
- تم إنشاء فروع متخصصة للنساء بالمؤسسات التمويلية– تم إنشاء بنك متخصص لتمويل الأسر – بنك الأسرة.
- تم تكوين إتحاد لنساء الاعمال يتبع لإتحاد اصحاب العمل السوداني.
- تم تكوين مجلس أعلى للنهضة الزراعية، يشتمل على سبعة دوائر من بينها دائرة محاربة الفقر وتوفير فرص العمل.
- ونسبة لأهمية التدريب والتأهيل للمرأة لتمكينها إقتصادياً، تم عقد دورات تدريبية في المجالات الإنتاجية والصناعية المختلفة، وفي إعداد وتنفيذ المشروعات، ودراسة الجدوى والتقييم والمتابعة وإعداد التقارير.

ومما ذكر أعلاه من إنجازات تعتبر إنجازات رئيسة وذلك للآتي :

- اولاً انها تؤكد الإلتزام السياسي للدولة، تجاه تمكين المرأة، وتنميتها إقتصادياً وإجتماعياً وسياسياً، وان تلك الإنجازات تعتبر المحور الأساسي الذي ترتكز عليه تنمية المرأة، وساهمت في دعم الآليات مؤسسياً وفنياً ولوجستياً، كما ساعدت على تحديد الفجوات في المجالات المختلفة بناءً على الدراسات التى تمت، ومن ثم العمل على ردم تلك الفجوات، لمساعدة متخذي القرار والمخططين والمنفذين.
- أدت إلى الوعي العام بقضايا النوع الإجتماعي، لمتخذي القرار في الدولة، الأمر الذي أدى الى إدماج قضايا النوع الإجتماعي في سياسات واستراتيجيات وخطط وبرامج الوزارات القطاعية، وفي كافة المحاور ذات الصلة بتمكين المرأة والمساواة العادلة بين الجنسين، وان الأدلة على ذلك هى إدماج قضايا النوع الإجتماعي في سياسات وإسترتيجيات مؤسسات الدولة المختلفة، وفي المؤسسات البحثية والأكاديمية، والمؤسسات التمويلية، ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.
- وتأكيداً للالتزام السياسي من قبل الدولة تجاه قضايا المرأة، تم وضع السياسة القومية لتمكين المرأة، بمحاورها الستة، والتي تعمل على تعزيز قدرات المرأة، وتنمية مهاراتها المختلفة، مما ترتب عليها وضع الخطط التنفيذية للسياسة، والتي أدت الى تحسين الخدمات الصحية، والتعليمية، والإقتصادية للمرأة، وتمكينها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، وتوعيتها قانونيا، ومشاركتها الفاعلة في بناء السلام.
- كما عملت الخطط التنفيذية للسياسة، على تمكين المرأة إقتصادياً وتحسين وضعها، وذلك من خلال توفير الخدمات التمويلية، وتمكينها من الوصول اليها، مما أدى الى تقليل نسبة الفقر في اوساط النساء.

من أهم التحديات الرئيسية التي حالت دون تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة:-

- شح الموارد المالية المحلية والعالمية، والتي تؤثر سلباً على تنفيذ البرامج الخاصة بالمرأة.
- عبء الديون المتراكمة على السودان – العادات والتقاليد والممارسات السالبة – تدني المستوي في مجال التعليم والصحة – إتساع الرقعة الجغرافية للسودان وضعف البني التحتية.
- إنحياز السياسات التمويلية، للمشروعات الكبرى دون المشروعات المتوسطة والصغيرة التي تساهم فيها المرأة – شح الموارد البشرية المدربة نتيجة للهجرة الداخلية والخارجية– والحصار الإقتصادي المفروض على السودان، والذي أدى الى قلة الموارد، والإستفادة من التكنولوجيات – وإرتفاع نسبة الأمية الابجدية والتقنية رغما عن الجهود المبذولة في تقليلها.
- قلة الدراسات والبحوث والمسوحات المتعمقة التي تحدد الفجوات في المجالات المختلفة الخاصة بالمرأة– قلة البيانات والمعلومات المصنفة حسب النوع– عدم وجود بيانات ومعلومات كافية حسب تاثير الفقر على المرأة، وخاصة المرأة الريفية – قلة المعلومات الخاصة بالعنف المبني على النوع – العادات والتقاليد السالبة التي تحد من مشاركة المرأة في بعض الأنشطة.

تعتبر هذه التحديات رئيسية للأسباب التالية :

أن قضايا المرأة قضايا متقاطعة، وذات أبعاد متعددة ومتداخلة، الأمر الذي يتطلب، توفير الميزانيات المعتبرة لإنفاذ برامج ومشروعات وأنشطة خاصة بالمرأة، والتي تعمل على تمكينها في كافة المناحي، وان الميزانيات التي ترصد لتنفيذ تلك الخطط والبرامج محدودة مما يترتب عليها تنفيذ أنشطة مبعثرة وغير مستدامة، وتفتقر الي وجود آليات فاعلة تقوم بعملية التقييم والمتابعة، خاصة على مستوى الولايات.

العادات والتقاليد والموروثات السالبة، تقف عقبة دون الإلتحاق بالمؤسسات التعليمية، مما أدى الى إرتفاع نسبة الأمية، وعدم إستفادة المرأة من التقنيات الحديثة، لتحسين الانتاج والانتاجية.

ضعف التدريب والتأهيل وبناء القدرات للكوادر العاملة في مجالى الصحة والتعليم، يؤدي الى ضعف تقديم الخدمات في المجالين مما ينتج عنه آثاراً سالبة على المرأة.

ولا شك أن الحصار الإقتصادي المفروض على السودان له نتائج سالبة على المرأة **وذلك على النحو التالي :**

- عدم الإستفادة من الدعم المقدم للمرأة من قبل الجهات المانحة خاصة في مجال التنمية.
- ضعف الإستفادة من التقنيات الحديثة والتجارب الناجحة في الدول المتقدمة.
- ضعف البنى التحتية نتيجة لإتساع رقعة السودان، مما نتج عنها ضعف الخدمات الأساسية المقدمة للمرأة في مجالات:– الصحة، التعليم، مكافحة الفقر، التدريب والتأهيل وبناء القدرات.

كما أن ضعف الميزانيات المستجيبة للنوع الإجتماعي يعيق تنفيذ الإستراتيجيات والخطط التنفيذية التي وضعت للتصدي لهذه التحديات.

وتواصلاً لإهتمام الدولة بكافة مؤسساتها، وإهتماماً منها بتنمية وتعزيز دور المرأة، للقيام بأدوارها المتعددة، فقد وضعت لها العديد من **السياسات والإستراتجيات منها :**

- **الإستراتيجية القومية الشاملة:-** حيث افردت حيزاً خاصاً لقطاع المرأة إضافة الي إدماجها في كل القطاعات.

-**الخطة الوطنية للنهوض بالمرأة:-** ١٩٩٨م – ٢٠٠٢ م وإشتملت على اثني عشر محوراً من محاور منهاج عمل بكين.

- **إستراتيجية قطاع المرأة الربع قرنية:-** ٢٠٠٣م – ٢٠٢٧م والتي تناولت قضايا المرأة في كل القطاعات.

- السياسة القومية لتمكين المرأة، الإستراتجية الوطنية للأسرة- الإستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف، وإستراتيجية مكافحة الفقر.

- السياسة التمويلية لبنك السودان المركزي (سياسة التمويل الأصغر والمتناهي الصغر).

الاليات التي تعمل من اجل إجراء حوار منتظم بين الحكومة والمجتمع المدني :-

- تعتبر منظمات المجتمع المدني شريك فاعل في تنفيذ الخطط والبرامج الخاصة بالمرأة على المستوى القاعدي، وفي هذا الصدد أنشأت وزارة الرعاية والضمان الإجتماعي إدارة للمنظمات والجمعيات النسوية، بالإدارة العامة للمرأة والأسرة **ومن مهامها واختصاصاتها:**
- وضع توجهات وأولويات عمل المنظمات والجمعيات النسوية في كل ما يتعلق بشأن ترقية المرأة والأسرة- التعاون مع المنظمات والجمعيات النسوية في تنفيذ المشروعات المشتركة – إقتراح البرامج ذات الأولوية وتوفير الدعم اللازم لإنفاذها- تنسيق الجهود المشتركة بين المنظمات والجمعيات النسوية من جهة، وبينها والقطاعات ذات الصلة في كل ما يتعلق بتدريب المرأة وتنمية قدراتها من جهة اخرى- وجمع وتوفير البيانات والإحصاءات ذات العلاقة بعمل المنظمات والجمعيات النسوية تجاه تطوير قدرات المرأة بما يعين في تحديد الرؤى المستقبلية.
- وتوجد شبكة للمنظمات الطوعية العاملة في مجالات تنمية المرأة، وجاءت بناءاً على توصية المنظمات الوطنية العاملة في مجال تنمية المرأة، بأهمية تكوين شبكة للتنسيق بينها وبين الجهات الرسمية العاملة في المجال وتم تأسيس الشبكة في العام ١٩٩٩م وذلك لتحقيق **الأهداف التالية :-**
- التنسيق والتعاون بين الجهات الرسمية والطوعية في مجال المرأة – بناء قدرات المنظمات الأعضاء من خلال تنظيم المشروعات والبرامج المشتركة – جمع ورصد المعلومات وتبادلها.
- تبادل الخبرات مع الشبكات والمنظمات والهيئات الإقليمية والعالمية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة.
- إستقطاب الدعم المادي والمعنوي والفني للشبكة وتوفير الموارد – والمشاركة في متابعة وتنفيذ القرارات والإتفاقيات الدولية والإقليمية الخاصة بالمرأة.

- وتستخدم الشبكة وسائل لتحقيق هذه الأهداف أهمها الندوات وورش العمل . إصدار الدوريات . بنك معلومات . التدريب والتأهيل . والدراسات والبحوث.
- كما توجد العديد من الشبكات كآليات للتنسيق بين المنظمات العاملة في المجال، مثل شبكات المنظمات العاملة في مجال (مكافحة الايدز – البيئة –السلام).
- هنالك مجلس للجمعيات الطوعية السوداني (اسكوفا) تم تأسيسه عام ١٩٧٩م ويعتبر الية طوعية للتنسيق وتبادل المعلومات بين الجمعيات الطوعية الوطنية والعالمية العاملة بالسودان.
- في إطار نهج الشراكة الذي تتبعه الوزارة شاركت المنظمات الطوعية والمنظمات النسائية، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص، في وضع خطة عمل النهوض بالمرأة والسياسة القومية لتمكين المرأة، والإستراتيجية الوطنية للأسرة، وفي كل الإستراتيجيات والسياسات والخطط التنفيذية، وتعمل على تنفيذها ومتابعتها وتقييمها، كما تقوم الوزارة بالتدريب والتأهيل وبناء القدرات لمنظمات المجتمع المدني في كافة المجالات التي تعمل على تمكين المرأة.
- كما تمثل عدد من المنظمات الطوعية، والمؤسسات الأكاديمية، والقطاع الخاص في عضوية اللجنة الوطنية للنهوض بالمرأة، واللجان الفنية المتخصصة، واللجان التنسيقية بوزارات الشئون الإجتماعية على مستوى الولايات والقطاعات.

أوجه التعاون الرئيسي الثنائي – الاقليمي او دون الاقليمي لدعم تبادل المعارف والخبرات :-

– توجد وزارة للتعاون الدولي ومن اختصاصاتها :وضع خطط وسياسات التعاون الدولي لأغراض اعادة التنمية والتعمير – إستقطاب المنح والموارد الاجنبية التي تقدمها الدول والمنظمات والمؤسسات الدولية والاقليمية وتنسيقها – متابعة تنفيذ اتفاقيات التعاون الدولي وتنسيق علاقات السودان الخارجية مع المنظمات.

– كما توجد مفوضية للعون الانساني ومن اختصاصاتها ادارة عمل المنظمات الطوعية والاجنبية، اما وكالات الامم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى تقع في اطار مسئولية وزارة الخارجية بالتنسيق مع وزارة المالية والجهات الاخرى ذات الصلة.

وعلى مستوى وزارة الرعاية والضمان الإجتماعي هنالك ادارة للتعاون الخارجي من مهامها تعزيز اواصر التعاون الخارجي بهدف خلق بيئة عالمية مواتية للتنمية الإجتماعية – المساهمة في تعزيز الشراكة العالمية في تحقيق التنمية الإجتماعية من خلال توقيع مذكرات التفاهم والإتفاقيات والبروتوكولات مع الدول الشقيقة والصديقة.

وان للدولة، ممثلة في مؤسساتها القطاعية المختلفة،العديد من أوجه التعاون المشترك، من اجل تمكين المرأة وتدريبها ودعمها في كل المجالات، مع الكثير من المنظمات الطوعية الدولية مثل : (بلان سودان – قول – اليونسكو... الخ)، ومفوضية نزع السلاح وإعادة الدمج، ووكالات الأمم المتحدة مثال لذلك :- هيئة الأمم

المتحدة للمرأة – UNDP –UNFPA اليونسكو – الإيفاد (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية)، منظمة الزراعة والأغذية العالمية – برنامج الغذاء العالمي، وتمثلت أوجه التعاون في تنفيذ برامج ومشروعات ذات صلة بمجالات الإهتمام الحاسمة، لمنهاج عمل بكين في قطاعات منها :-

قطاع التعليم:

عدد المنظمات العاملة (٦٨) تنفذ (٩٧) مشروعا تكلفتها (١٠٩.٣٥٧) دولار بنسبة (٢٦%).

قطاع الصحة:

عدد المنظمات العاملة (٨١) تنفذ (١١٥) مشروعا بتكلفة (٩٩.٨٥٤.٨٢١) دولار بنسبة (٢٤%).

قطاع المياه واصحاح البيئة:

عدد المنظمات العاملة (٤٨) تنفذ (٦٦) مشروعا بتكلفة (٣٦.٣٣٣.٩٧٠) دولار بنسبة (٩%).

قطاع الزراعة والأمن الغذائي:

عدد المنظمات العاملة (٥٨) تنفذ (٩٤) مشروعا بتكلفة (٣٢.٦٥٥.٥٢٨) دولار بنسبة (٣٨%).

قطاع تحسين المعيشة وسبل كسب العيش:

عدد المنظمات العاملة (١٧) تنفذ (٢٢) مشروعا بتكلفة (١٣.٦٦٣.٢٤١) دولار بنسبة (٣%).

قطاع الاغاثة والمساعدات الانسانية:

عدد المنظمات العاملة (٢٧) تنفذ (٤١) مشروعا بتكلفة (٦٥.٠٧٣.٨٨٧) دولار بنسبة (١٦%).

قطاع التدريب وبناء القدرات:

عدد المنظمات العاملة (٣٦) تنفذ (٥٢) مشروعا بتكلفة (٢٦.٧٩٥.١٠٠) دولار بنسبة (٦%).

قطاع الرعاية الإجتماعية:

عدد المنظمات العاملة (٤١) تنفذ (٦٥) مشروعا بتكلفة (٣٢.٧٠٦.١١٣) دولار بنسبة (٨%).

وللوزارة كذلك عضوية في اللجان **الدولية والإقليمية مثال لذلك : -**

لجنة الأسرة العربية – جامعة الدول العربية – منظمة الأسرة العالمية – منظمة المؤتمر الإسلامي – اللجنة الإقتصادية للمرأة (ECA) مركز النوع والتنمية – لجنة المرأة الإفريقية بالإتحاد الإفريقي – الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف (الإيقاد) – مركز المرأة باللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) – دول حركة عدم الانحياز – السوق المشتركة لدول شرق وجنوب افريقيا– منظمة المؤتمر الدولي لمنظمة البحيرات العظمى (ICGLR) حيث تم عقد الاجتماع الثاني للجمعية العمومية لمنبر النساء الإقليمي لدول البحيرات العظمى – في السودان في عام ٢٠١٣م، بهدف التنسيق والمتابعة لقضايا المساواة بين الجنسين و تعزيز حقوق المرأة في منطقة البحيرات العظمى وإعداد خطة إستراتيجية للأعوام (٢٠١٤-٢-١٦م) لمنبر النساء الاقليمى.ومن خلال الاجتماع تم عرض تقارير التقدم المحرز والتحديات والتوصيات للدول الأعضاء

فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في السلام والأمن والديمقراطية والحكم الراشد والتنمية والتكامل الإقليمي والشؤون الإنسانية والإجتماعية واستخدام المبادئ التوجيهية المقدمة من الأمانة العامة. كما تم انتخاب السودان رئيساً للمنبر الاقليمي لنساء البحيرات لمدة عامين، علما بأن المؤتمر العام لمنطقة البحيرات العظمى أصدر إطاراً قانونياً يتكون من عشرة بروتوكولات تم التوقيع عليها في اجتماع الرؤساء في نيروبي ويترأس السودان رئاسة المنبر.

- تولى السودان رئاسة منظمة المرأة العربية –الدورة السادسة للفترة من (٢٠١٣مارس– مارس٢٠١٥م) إذ تتولى السيدة حرم السيد رئيس الجمهورية رئاسة المنظمة للدورة السادسة،
- تنفيذ اجتماع المجلس الأعلى والمجلس التنفيذي لمنظمة المرأة العربية بالسودان، بمشاركة عدد ١٥ دولة من الدول الأعضاء في المنظمة.
- تم تنفيذ عدد من ورش العمل التدريبية استهدفت بناء قدرات(١٦٠) منظمة في المجالات التي تعينها في تحقيق أهدافها ولتنفيذ أنشطتها وبرامجها.
- واشتمل التدريب على الموضوعات التالية: التقييم والمتابعة، كيفية إستقطاب الدعم، منهجية التعلم والعمل بالمشاركة، تصميم المشروعات.
- تم تكوين شبكة تضامن المنظمات السودانية التي تضم أكثر من (٨٠ منظمة في مختلف التخصصات. كأهم مخرج لهذا البرنامج التدريبي).

يمكن تلخيص الدروس المستفادة في الآتي:–

- الإستفادة من التجارب والخبرات الناجحة – الإستفادة من فرص التدريب والتأهيل وبناء القدرات– أهمية التقييم والمتابعة لإنجاح البرامج والمشروعات الخاصة بالمرأة، إضافة الى تمويل المشروعات.
- وفيما يختص بلجنة المرأة بمنظمة التعاون الإسلامي، وإدارة النوع بالسوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا)، **تمخضت أوجه التعاون في تحقيق النتائج التالية:**
- تدريب وتأهيل وبناء قدرات.
- دعم فني ولوجستي ومؤسسي للآليات العاملة في مجال المرأة.
- إعداد دراسات وبحوث ومسوحات لتحديد فجوات النوع الإجتماعي ولتوفير معلومات لعون متخذي القرار والمخططين والمنفذين. عقد اجتماعات دورية بين المنظمات والجهات المنفذة والجهات المستفيدة لتحديد الأولويات ووضع رؤية مشتركة.
- تم تصميم استمارة خاصة بالنوع الإجتماعي لإجراء المسح العنقودي متعدد الاغراض للعام ٢٠١٤م وتم تمويلها من قبل هيئة الامم المتحدة للمرأة.

ولمزيد من التعاون لابد من :–

- احكام التنسيق بين المنظمات بعضها البعض منعا لتكرار الأنشطة المتشابهة.

- المتابعة والتقييم للأنشطة المنفذة للوقوف علي سير التنفيذ ومعالجة التحديات التي تواجهها.
- ان يتم تمويل مشروعات تنموية متكاملة لضمان استمراريتها بدلا عن أنشطة مبعثرة.

أدت الأهداف الإنمائية للألفية بصورة عامة وعلى وجه الخصوص الأهداف الإنمائية الألفية المتصلة بالمسائل الجنسانية الى تعزيز وتنفيذ إعلان منهاج عمل بكين من خلال تطابق الأهداف في القضاء علي الفقر المدقع التعليم، المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتحسين صحة الأمومة حيث التزمت الدولة بتحقيق أهداف الألفية بحلول عام ٢٠١٥م ووضعت الإستراتيجيات والخطط والبرامج ووفرت الميزانيات لذلك.

الباب الثاني

التقدم المحرز في تنفيذ مجالات الإهتمام الحاسمة لمنهاج العمل منذ عام ٢٠٠٩م

التقدم المحرز في مجالات الإهتمام الحاسمة الإثني عشر.

١. **المرأة والفقر.**

٢. **تعليم المرأة وتدريبها.**

٣. **المرأة والصحة.**

٤. **العنف ضد المرأة.**

٥. **المرأة والنزاع المسلح.**

٦. **المرأة والإقتصاد.**

٧. **المرأة في مواقع السلطة وصنع القرار.**

٨. **المرأة والآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة.**

٩. **المرأة وحقوق الإنسان.**

١٠. **المرأة ووسائل الإعلام.**

١١. **المرأة والبيئة.**

١٢. **محور الطفلة الأنثي.**

العقبات والثغرات والتحديات التي صودفت منذ العام ٢٠٠٩م في التنفيذ.

سياسات وتدابير التقشف التي اتخذت في أعقاب الأزمة المالية.

أولاً : مجال التمكين الإقتصادي وتخفيف حدة الفقر

لا شك في أن التمكين الإقتصادي للمرأة، يعتبر من القضايا المحورية اذ يسهم في توفير فرص العمل للمرأة، والتدريب والتأهيل وبناء القدرات لتمكينها من القيام بأدوارها المتعددة، وقد بذلت الدولة العديد من الجهود من خلال وضع السياسات، والإستراتيجيات، لتمكين المرأة اقتصاديا، ومن بينها السياسة القومية لتمكين المرأة (محور التمكين الإقتصادي).

الإنجازات :-

- مراجعة وتفعيل السياسات والإستراتيجيات الخاصة بتمكين المرأة.
- قيام وحدة للتمويل الأصغر ببنك السودان المركزي.
- تنظيم وتنمية الجهاز المصرفي ليحقق أهداف الدولة الرامية لتخفيف حدة الفقر.
- زيادة القروض التمويلية البنكية للتنمية الإجتماعية، وزيادة السقف التمويلي، للتمويل الأصغر، من ١٠% الي ١٢% من السقوفات التمويلية للبنوك التجارية، كما تم إنشاء محفظة تمويلية وصندوق لدرء مخاطر التمويل.
- أصدر بنك السودان المركزى سياسات وتشريعات لتطوير التمويل الأصغر وتطوير الإطار التنظيمي والرقابي له في العام ٢٠١١م.
- إعداد سياسة لتشمل محفظة التمويل، كل قطاعات التمويل الأصغر، ومتناهي الصغر، والتمويل ذو البعد الإجتماعي، وتستهدف شرائح المجتمع (الشباب والنساء).
- إنشاء وكالة لضمان التمويل الأصغر، وتشجيع مؤسساته، لخلق شراكات تأمينية للإستفادة من خدمات التأمين.
- تبسيط الإجراءات، والمرونة في الضمانات، وتوسيع استخدام ضمان مؤسسات المجتمع المدني، والجمعيات وإتحادات العمال – ودعم وتطوير بناء مؤسسات التمويل الأصغر.
- بلغ عدد مؤسسات التمويل الأصغر التي لا تقبل الودائع (٢٣) مؤسسة.
- تم إنشاء محفظة الأمان، بشراكة بين الجهاز المصرفي وديوان الزكاة برأسمال قدره ٢٠٠مليون جنيه يستهدف المشروع حوالي ٨٩,٤٣٢ عميل.
- تم إنشاء محفظة لتمويل الخريجين برأسمال قدره ٥٩ مليون جنيه وأخرى لتمويل مشروعات المرأة في ٩ ولايات لتنمية المرأة الريفية تستهدف ٧٦.٥ إلف امرأة.
- اكتملت المرحلة التجريبية للمؤسسة التمويلية (مشروع ابسمي)، كنموذج لأفضل ممارسات التمويل الأصغر لاحداث تغيير جذري، في قطاع التمويل الريفي عن طريق تمويل النساء فقط، وتغطي ما لا يقل عن مليون أسرة في ١٠ ولايات، في فترة عشرة أعوام، وقد حققت المرحلة التجريبية، نجاح بنسبة سداد ١٠٠%، من خلال تكوين عدد ١,٤٢٣ مجموعة بعضوية ٢٧٣١٩ امرأة بحجم مدخرات ٣,٢ مليون جنيه سوداني.
- خلق شراكات مع مؤسسات التمويل الدولية، والإقليمية، بمشروعات، وبرامج تمويل أصغر لمكافحة الفقر، مثل مشروع الشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية بجدة و البنك الدولي.

- تم إنشاء شبكة للتمويل الأصغر.
- إنشاء قاعدة معلومات مساندة بالبنك المركزى، لمد صناع القرار وواضعي السياسات بالمعلومات المطلوبة.
- تقديم الدعم الفني، وبناء قدرات مؤسسات التمويل الأصغر، عبر تمليكها نظام لمتابعة قروض التمويل الأصغر.
- تعيين وتدريب ١٠٠٠ ضابط تمويل أصغر بالمصارف العاملة في المجال، وذلك للدفع بالتمويل الأصغر الى الأمام.
- تنظيم ورش عمل، بالتنسيق مع مؤسسات التمويل، والمنظمات الإقليمية، والدولية لعكس التجارب الوطنية والمحلية وتجويدها وتبادل الخبرات في مجال التمويل.

الجدول ادناه يوضح حجم التمويل الأصغر القائم بالمصارف التجارية للأعوام ٢٠٠٩م – ٢٠١٣م

العام	التمويل الكلي	التمويل الأصغر	معدل النمو	النسبة من التمويل الكلي
٢٠٠٩م	١٨,١٦٤	٣٣٥	%٤٨	%٢
٢٠١٠م	٢١,١٨٦	٦١٢	%٥٠	%٣
٢٠١١م	٢٨,٨٠٠	٩٣٨	%١٠٨	%٣,٢
٢٠١٢م	٣٠,٤٣٠	١.٤٩٦	%٣٣	%٥
٢٠١٣م	٣١,٢٢٠	١.٥٤٤.٥	%٣	%٥

- قام البنك المركزي بتمويل ٩ مصارف تجارية، لحفزها للعمل في مجال التمويل الأصغر، وتمكينها لوصول خدمات التمويل الأصغر، لذوى الدخول المنخفضة، والفقراء الناشطين إقتصادياً، خاصة النساء على المستويات القاعدية، وكانت جملة التمويل القائم للبرنامج التجريبي حتى ٣١ديسمبر ٢٠١٣م مبلغ ٦٢٥,٤ مليون جنيه يستهدف ٥٢٨,٧٢٨ عميل.
- تم إنشاء المجلس الأعلى للتمويل الأصغر، واعتمد إستراتيجية قومية شاملة، لتنمية وتطوير قطاع التمويل الأصغر في السودان للفترة من ٢٠١٣-٢٠١٤م.
- تم إنشاء بنك متخصص لتمويل الأسر(بنك الأسرة)، بدأت فكرة تأسيسه كمؤسسة تمويل اصغر بواسطة إتحاد أصحاب العمل، ممثلا في امانة سيدات الأعمال، وذلك في العام ٢٠٠٨م، ويعمل في مجال محاربة الفقر والحد منه من خلال تمويل مشروعات، أو أنشطة إقتصادية **في مجالات:**- الخدمات – الأسر المنتجة – المأوى – الصناعات الصغيرة – الإنتاج الحيواني – النقل والتخزين ورفع مستوى دخل المستفيدين، بجانب رفع مستوى الأسرة الإجتماعي، باستهداف الجنسين، على أساس اجتماعي اقتصادي، ويقدم البنك الدعم عبر

المجموعات، والإتحادات النسائية المختلفة، وإستفاد من هذه المشروعات خلال الفترة من العام ٢٠٠٩م – ٢٠١٣م (١٢٢,٠٢١) مستفيد منهم (٣٣.٩٩٩)، من النساء بنسبة (٢٩%)، بتمويل تبلغ جملته (٦٥٩.٦٣٩.٧٣٥) جنيه.

- يعمل مصرف الإدخار والتنمية الإجتماعية، في تحسين الوضع المعيشي لمختلف قطاعات المجتمع، محدودة الدخل لمكافحة الفقر، من خلال عمل مصرفي مؤسسي يوظف موارده، لأغراض التنمية، ويستهدف المصرف عملاء التمويل الأصغر، من كل قطاعات المجتمع في الريف والحضر (لمزيد من التفاصيل انظر الجدول رقم (١) ويوضح المستهدفين حسب النوع خلال الفترة (٢٠٠٩ م – ٢٠١٣م) (ملحق ١)

كما لعب المصرف دورا رائدا، في تخفيف حدة الفقر، من خلال تقديم مشروعات مدرة للدخل، **أستهدفت المرأة منها :-**

١/ مشروع الزهراء لإنتاج الدواجن ٢٠١٠م – ٢٠١٢م:

لتوفير الأمن الغذائي، والإستفادة من طاقات الخريجين والشباب، حيث تم تمويل مشروعات جماعية لإنتاج الدواجن بولاية نهر النيل، بطاقة إستيعابية قدرها ١٨٠ الف دجاجة، ويعمل على توفير فرص عمل للمرأة والخريجين، بتمويل قدره ١٠,٩ مليون جنيه لعدد (٦٠٠أسرة).

مشروعات تمت بالتعاون مع الإتحاد العام للمرأة السودانية منها :

٢/ **مشروع محفظة المرأة:-** استهدفت المحفظة عدد 10,000 امرأة تشمل :- ربات الأسر، ومحدودات الدخل والأرامل، في الريف والمدن، ويعمل علي تطوير القطاع الإقتصادي غير المنظم- تنمية الوعي الإدخارى لدى الأسر-وانتهاج مبدأ العمل الجماعي.

٣/ **مشروع القرض الحسن للنساء الفقيرات:** -

يهدف المشروع الي ايصال التمويل للنساء الفقيرات، في كل الولايات، وبلغ حجم التمويل الممنوح مليون جنيه، وإستفادت منه عدد ١٠٤٨ إمرأة، في عدد ٩ ولايات.

٤/ **القرض الحسن للنساء الفقيرات بالريف:-**

يغطي المشروع كل الولايات خاصة (المتأثرة بالنزاعات)، و يستهدف المشروع ٣٥٠٠ أسرة فقيرة بالتركيز على النساء معيلات الأسر في الارياف- النساء المنتجات في القطاعين الرعوي والزراعي، وتم رصد مبلغ (٦) مليون جنيه لهذا المشروع.

٥/ **مركز تنمية قدرات المرأة الإنتاجية :-** تم تنفيذه في ولايتي شمال وجنوب كردفان، تتمثل منتجات تلك المراكز، في صناعة منتجات الالبان بتكلفة بلغت (٢٥) ألف جنيه.

٦/ **مشروع الصندوق الدوار لنساء الخلاوى:-** ينفذ المشروع بولاية الخرطوم، وبالتعاون مع الإتحاد العام للمرأة السودانية، وهو عبارة عن (قرض حسن بدون فوائد) يستهدف نساء الخلاوى وذلك بتمويلهن بمبالغ لا تزيد عن ٥٠٠ جنيه لكل منهن.

٧/ **مشروعات بالتعاون مع رابطة المرأة العاملة:**- يتم تمويل مشروعات مدرة للدخل للعاملات محدودات الدخل بلغ حجم التمويل ٤٧٠٠ جنيه إستفادت منه عدد ١٤٧٩ إمراة بولايات شمال وجنوب- كردفان، وولاية كسلا.

٨/ **مشروع إحياء البيت الريفي** :- تم تمويل عدد ١٢ من الجمعيات النسوية الرعوية، بولاية القضارف في مجال تربية الحيوان إستفادت منه ١٢٠٠ أسرة.

٩/ **مشروع المسرة لتنمية الأسر الريفية:-**

يهدف المشروع لتحقيق الأمن الغذائي، وتخفيف حدة الفقر، وتحقيق الاستقرار، وزيادة دخل الأسرة، من خلال الصناعات التحويلية، والإستفادة من القيمة المضافة للمنتجات الزراعية، استهدف المشروع عدد (٥٠٠٠) أسرة كما يعمل المشروع علي تأهيل مراكز التنمية المجتمعية، ودعم أنشطة الشباب في الريف، لتحقيق الهجرة العكسية من المدن للريف، وتطوير نظم الري والاستزراع، التدريب وبناء القدرات في كافة المجالات الزراعية، ومحو الأمية وتعليم المرأة، بناء قاعدة معلوماتية عن المرأة الريفية بالولاية، والإهتمام بالموارد الطبيعية، ونشر ثقافة السلام وتحقيق التعايش السلمي.

١٠/ **المشروع القومي لتنمية المرأة الريفية:-**

يهدف المشروع الى :- زيادة دخل النساء في الريف- تنمية المعارف والمهارات الإنتاجية للمرأة الريفية- تحديث نمط إلانتاج (خاصةً الإنتاج الزراعي) - رفع مستوى الوعي الصحي والثقافة الغذائية في الريف، والمساهمة في خفض معدلات التسرب من التعليم، خاصة بين الإناث، ويتم تنفيذ المشروع بشراكات ذكية مع الجهات التمويلية والتنفيذية ذات الاختصاص. يغطي المشروع ستة محاور:- (الصحة والبيئة، التعليم، التمكين الإقتصادي، حقوق الإنسان والقانون، المشاركة السياسية واتخاذ القرار، محور السلام وفض النزاعات) (تفاصيل تنفيذ المشروع مرفقة كتجربة ناجحة)

دور ديوان الزكاة في محاربة الفقر:-

- بلغ الصرف الفعلي على مصارف الزكاة مبلغ (٨٦٨.٦) مليون جنيه عام ٢٠١٣م مقارنة بمبلغ (٧١٨.٦) مليون جنيه للعام ٢٠١٢م، وجاءت اعلى نسبة وهى الصرف على الفقراء والمساكين، حيث بلغت ٦٨% من الجباية الكلية إستفادت منه (٢,٩٥٠,٨٤٦) أسرة.
- نفذ ديوان الزكاة عدد من المشروعات الخدمية والانتاجية، بمبلغ (١١٢.٦) مليون جنيه، منها مشروعات زراعية إستفاد منها (٣٧.٥٤٠) أسرة – مشروعات تعليم، إستفاد منها (٦٤,٨٦٩) طالب، مشروعات مياه إستفاد منها (٧٤٢٤٨) أسرة – مشروعات متنوعة للشباب، المرأة، المعاقين إستفاد منها (٦٤٣٤) أسرة، ومشروعات للتمويل الأصغر إستفاد منها (١٧٣) أسرة.
- بلغ عدد الأسر المؤمن عليها صحيا، والتي تبناها ديوان الزكاة عام ٢٠١٣م (٥٢٢.٧٩٧) أسرة، بزيادة قدرها (١٤٧.٦٧٧) أسرة عن العام ٢٠١٢م.

- مشروع كفالة الايتام إستفادت منه (٥٤.٨٣٨) أسرة بمبلغ (٢٨.٤) مليون جنيه عام ٢٠١٢م، مقارنة بمبلغ ٢٤,٢ مليون جنيه عام ٢٠١٢م.
- بلغ العدد التراكمي لكفالة الطالب (٨٢.٦٣٣) طالب وطالبة بتكلفة (٥٠.٧) مليون جنيه (بتوفير دعم مباشر شهري لكل طالب فقير بمبلغ (١٥٠) جنيه بجانب دعم الوجبة المدرسية والعلاج والسكن).
- تبني جائزة وطنية لأفضل أسرة منتجة على مستوى الدولة ومن أهم أهدافها : تشجيع الأسر المنتجة، اعلاء قيمة الكسب الحلال، تشجيع صغار المنتجين على تجويد وتطوير وزيادة الإنتاج.

وقد نال السودان جائزة أفضل أسرة منتجة وأفضل داعم وراعى، لجائزة الأميرة سبيكة بنت إبراهيم – مملكة البحرين.

- وجائزة الإبداع لنساء الريف نبعت الفكرة من قيادات الإتحاد العام للمرأة السودانية بغرض تنمية المرأة الريفية في دول العالم الثالث برعايتهن لبرامج تهدف إلى خدمة المرأة الريفية وتبلورت الفكرة في تقديم جائزة نقدية بمستوى عال تتنافس عليه نساء الريف المبدعات ونمت تجديداً وشمولاً وإتساعاً حتى وصلت للجائزة السادسة.
- تم إدماج النوع الإجتماعي في البرامج والمشروعات، في القطاع الزراعي و إدماج النساء في مشروعات التنمية، من خلال المشروعات التي تمول عن طريق المنح والقروض، كالصندوق الدولي للتنمية الزراعية حيث تمثل النساء نسبة ٣٠% من جملة المستفيدين من المشاريع والتي **تهدف الي:**– تحقيق الأمن الغذائي، وزيادة الدخل، وتقوية القدرات الإنتاجية، وتحقيق الاستقرار الإقتصادي، وإنشاء اطار فعال لإدارة الموارد الطبيعية، وتحسين الموقف التفاوضي للنساء والرجال، وتنمية قدرات تنظيمات المجتمع المحلي.

انظر الجدول رقم (٢) والذي يوضح عدد المستفيدين حسب النوع (ملحق ٢)

- تم إعداد الدراسات التالية: دراسة الأثر الإقتصادي والإجتماعي للتغيرات المناخية على صغار المنتجين (زراعي، وانتاج حيواني)./ دراسة التقييم الإقتصادي والإجتماعي لتجارب التنمية الريفية لاستقرار الرحل، ودراسة تقييمية لمشاريع تجديد سبل المعيشة بدلتا القاش.

ثانيا :– في مجال محور التعليم

- تأتي إستراتيجية للتعليم في اطار الإستراتيجية القومية الشاملة، وتبذل الدولة من خلالها جهودا للتوسع في التعليم، من خلال إنشاء فصول جديدة لمعالجة التفاوت في القبول خاصة للفئات الخاصة، تماشيا مع الخطة الخمسية الثانية ٢٠١٢– ٢٠١٦ م وتحقيقا لأهداف التعليم للجميع.
- يشير واقع التعليم العام للعام ٢٠١٣م إلى أن هنالك تقدماً مضطرداً تعكسه دلائل تشخيص الوضع التعليمي الحالي، ومؤشراته التعليمية، بالإضافة الى الجهود المكثفة التي بذلت من قبل وزارة التربية والتعليم والوزارات الولائية وجهود الشركاء.

انظر الجدول رقم (٣) والذي يوضح نسبة الإستيعاب بالمدارس (ملحق ٣)

- ساعد تنفيذ المنهج القومي الموحد، واصدار لائحة التعليم قبل المدرسي، وتدريب معلمات الرياض، على توسيع وتحسين الرعاية والتعليم الشاملين في هذه المرحلة وبالتركيز على الاطفال الاكثر عرضة للمخاطر والاشد حرماناً، حيث بلغ عدد رياض الاطفال (16260) روضة، تستهدف (867930) طفلاً وطفلة من جملة الاطفال (سن ٤ – ٥ سنوات) بنسبة إستيعاب ظاهري(٣٩,٦%)، وتتفاوت نسب الإستيعاب الظاهري بين الولايات.
- **تعليم الأساس** : – تركزت أهم الأهداف المرحلية للتعليم في هذه المرحلة **في الاتي** :
- ضمان توفير مجانية وتحقيق تعليم أساسي لجميع الاطفال في الفئة العمرية (٦–١٣) في الظروف الصعبة بحيث يتم قبول (٩٠ %) من الاطفال عمر (سته سنوات) بحلول عام ٢٠٠٧ م وصولاً الى معدلات إستيعاب (٧٢.٥(%) والى أكثر من (82.4) % بحلول عام 2011م.
- تحسين فرص الالتحاق والتغطية والكفاءة النوعية للإيفاء بالتزام الدولة نحو الأهداف التنموية للألفية التعليم للجميع، والقضاء على أوجه التفاوت بين الجنسين في فرص التعليم لمرحلتى الاساس والثانوى وتحقيق المساواة بحلول العام ٢٠١٥ م.
- بلغ عدد مدارس الأساس (17,442)، مدرسة تستوعب (٥,٢٦٠,٦٢٣) تلميذاً وتلميذة، أى بنسبة إستيعاب ظاهري (٧٠,٧%) لكل السودان، وتبلغ نسبة القبول الظاهري (84.1%) ويتفاوت القبول الظاهرى و الإستيعاب الظاهرى بين الولايات.
- بلغ عدد الجالسين لامتحان شهادة الأساس (٤٢٨٨٩٧) تلميذاً وتلميذة للعام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٢م، وبلغ عدد الناجحين (٣٢٥٤٦٢) تلميذاً وتلميذة بنسبة نجاح (٧٥.٩%) للجنسين بلغت نسبة نجاح التلميذات (٧٦.٩ %) والتلاميذ (٧٥ %).

مرحلة التعليم الثانوى:

- تولي الدولة إهتماماً كبيراً بهذه المرحلة ويظهر ذلك في إنشاء الفصول الجديدة لمقابلة تزايد المقبولين، وفقا للسياسات المعلنة وتوفير المعلمين المؤهلين و توفير المعامل اللازمة، وقد بلغ عدد مدارس المرحلة الثانوية (٣٦١٢) مدرسة تستوعب (٨٢٥٨٩٦) طالباً وطالبة، بنسبة إستيعاب ظاهرى بلغت(34.7%) من جملة السكان في الفئة العمرية لهذه المرحلة، مازال التوسع في التعليم الثانوى الفني بطيئاً إذ تبلغ نسبة مدارسه لمدارس التعليم الثانوي الأكاديمي (٥% تقريباً).
- بلغت نسبة المعلمين المدربين بمرحلة التعليم الأساس ٦٣,٥ % من جملة المعلمين البالغ عددهم (١٤٩٣٨٩) معلم ومعلمة.
- كما بلغت نسبة المعلمين المدربين بالمرحلة الثانوية ٧٢ % من جملة المعلمين البالغ عددهم (٤٦٧٤١) معلما ومعلمة.

التعليم العالي:

تبلغ نسبة قبول الطالبات في الجامعات (درجة بكلاريوس) ٥٢.٧% للعام الدراسي (٢٠١٠- ٢٠١١) و ٥٤.٥% للعام الدراسي (٢٠١١ -٢٠١٢) من جملة الطلبة المقبولين ويلاحظ ان نسبة الطالبات تفوق نسبة الطلبة، مما يعني الإهتمام بتعليم البنات في المرحلة الجامعية، وان نسبة نجاح الطالبات اعلى من نسبة الطلبة.

انظر الجدول رقم (٤) (ملحق ٤) ويوضح الطلاب المقيدون بالجامعات الحكومية والأهلية.

المبادرات التعليمية :

- تدرس الوزارة حالياً إمكانية إنشاء مراكز رعاية مختصة ومرصد لذوى الإعاقة بالولايات.
- الإعداد لمسح تربوي لكل مؤسسات القرآن الكريم والدراسات الإسلامية بكل ولايات السودان لوضع إستراتيجية قومية للتعليم الديني.
- ومن أجل تطوير تعليم الرُّحَّل تم تطوير دليل معلم الرُّحَّل ليشمل كافة فئات الرحل وتحسين البيئة المدرسية.
- تعمل الوزارة في تطوير مناهج الأساس بطريقة برايل، وتسعى لإنفاذ برنامج تدريبي لمعلمي ذوى الإعاقة، كما تم دعم (١٨) مركزاً للإعاقة بالولايات بمبلغ (١٠,٠٠٠) جنيهاً لكل مركز.
- تم وضع إستراتيجية خاصة ببرنامج الغذاء الوطني، بديلاً لبرنامج الغذاء العالمي.
- مشروع تحسين البيئة المدرسية للعام ٢٠١٢-٢٠١٣م بتخصيص ١% من الدعم المركزى شهرياً للبيئة المدرسية – مشروع التعليم الإلكتروني – ومشروع مدارس تاج الحافظين.

وتعمل الوزارة في اطار الشراكة في التعليم مع المنظمات ذات الصلة بتنفيذ التالي :

برنامج تعليم الاساس مع اليونيسف ٢٠١٣-٢٠١٤م./ مشروع دعم التعليم من المانحين لتعليم الاساس بالتنسيق مع البنك الدولي./ مشروع تعليم الأساس بدعم من الإتحاد الأوروبي ويتم تنفيذه في ولاية البحر الاحمر، كسلا، القضارف، النيل الأزرق وجنوب كردفان، بتكلفة وقدرها ١٢ مليون دولار ./ برنامج الدعم في بناء القدرات مع منظمة اليونسكو والاليكسو، بالتنسيق مع اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم ومشروع الطوارئ التعليمية.

- تم وضع إستراتيجية قومية للتربية الخاصة، وتنفيذ الملتقى القومي للتعليم الجامع لذوي الإعاقة، وورشة إعداد دليل صعوبات التعلم بمساعدة منظمة اليونيسكو.
- وقد حققت الجهود التي بذلت في سياسات التعليم تقدما في سد الفجوة في القبول بين البنين والبنات وزيادة نسبة إستيعاب البنات في المدارس ومن اهم المؤشرات **الايجابية في ذلك :-**
- ارتفعت نسبة القبول الظاهري للبنات الى ٧٢,٨%، حيث تقلصت الفجوة الى ٧%.
- وصلت نسبة الإستيعاب الى ٦٧,٨% بوجود فجوة تمثل ٥,٤% من إستيعاب البنين.

- تحسن وعي المجتمع تجاه اهمية تعليم البنات نسبة للجهود التي بذلت من خلال برامج التوعية الاعلامية./ – تزايد عدد البنات اللائي يواصلن تعليمهن بعد الزواج. /– مشاركة المجتمع بفاعلية في دعم التعليم (مجالس الاباء – مجالس الامهات – صديقات المدارس).
- ارتفعت نسبة مشاركة البنات في العملية التعليمية من خلال أنشطة اندية البنات.

ثالثا :– في مجال محور الصحة:–

تقوم وزارة الصحة الإتحادية والوزارات الولائية، بإنفاذ سياسة البرنامج القومي للصحة الإنجابية والخطة الخمسية الثانية ٢٠١٢م – ٢٠١٦م للإستراتيجية القومية للصحة، وإستراتيجية مكافحة الايدز.

وتشير نتائج التعدادات والمسوحات الى ان اتجاه معدل الخصوبة الكلي (أي متوسط المواليد للمرأة) كان في تدن عبر الزمن حيث انخفض من ٦.٦% مولودا لكل امرأة في تعداد ١٩٩٣م الي ٥.٥% مولودا في تعداد ٢٠٠٨م، واوضحت مسوحات الأسرة الاخيرة ان معدل وفيات الامهات قد انخفض من ٥٥٤ عام ١٩٨٩م الي ٢١٦ لكل مائة الف ولادة حية (٢٠١٠م) حيث بلغت ٥٠٩ في عام ١٩٩٩م أي قبل عام واحد من الاقرار العالمي لأهداف الالفية التنموية، وإنخفضت النسبة بمعدل ٦٣.٢%، وهناك إنخفاض متواتر عبر الزمن مما يعني ان السودان قد اقترب كثيرا من تحقيق أهداف الالفية، والقاضية بتخفيض نسبة وفيات الامهات بنسبة ٧٥% بحلول عام ٢٠١٥م، ولتحقيق هدف تحسين صحة الامهات وضعت الدولة خارطة طريق لتخفيض وفيات الامهات والاطفال حديثي الولادة، ومن اهم الأولويات التي تم التركيز عليها، ان تتم الولادات بواسطة كوادر مدربة سواء بالمستشفيات او المنزل.

– رعاية مركزة ومستمرة للحوامل خلال الستة اسابيع الاولى بعد الولادة – العناية بصغار الاناث الحوامل دون سن العشرين – تقديم ارشادات حول فوائد تنظيم الأسرة – المباعدة بين الولادات واحترام حق الطفل في الحياة الكريمة.

ركزت التدخلات التي تمت علي زيادة الحصول وتحسين جودة معدل خدمات الصحة الإنجابية، عن طريق تدريب المساعدين الطبيين على تقديم خدمات الصحة الانجابية، وبصفة خاصة رعاية ما قبل الولادة، وخدمات تنظيم الأسرة، وتمت معالجة موضوع جودة الخدمة المقدمة، عن طريق تطور الرعاية القبلية والبعدية للولادة، وتنظيم الأسرة ومعايير الرعاية الخاصة لما بعد الاجهاض والارشادات الخاصة بذلك.

– بذلت جهودا مكثفة لرفع الوعي عن طريق تطوير المواد (المعلومات، التوعية والاتصال) والتي تخاطب مواضيع الصحة الإنجابية المتعددة، وذلك عن طريق اجهزة الإعلام المحلية والقومية في الولايات.

– تم تطوير إستراتيجية قومية لزيادة الإهتمام بعملية التوليد، ودعمها وذلك في اليوم العالمي للقابلات وإشتملت على استراتيجيتين – طويلة وقصيرة المدى لخدمة التوليد بمهنية وكفاءة.

– وقع السودان على الاعلان العالمي للامومة الآمنة، والتي تهدف لتدريب عدد كافي من القابلات القرويات، بحيث تكون هناك قابلة لكل قرية علي امتداد القطر – تم تأهيل مدارس القابلات القديمة وفتح مدارس جديدة، وقد احرز تطوير ونشر برنامج تدريب قابلات القرية خلال السنوات الستة الماضية تقدماً، الا ان الأمر يتطلب المزيد من التوسع لتغطية كافة انحاء البلاد.

– تبنت ادارة الصحة الانجابية برنامجاً لتطوير كفاءة القابلات، مع اكاديمية العلوم الصحية وان المتطلب الأساسي للالتحاق بمنهج القابلة الفنية هو اكمال مستوى الاساس (ثماني سنوات).

– تبنت الدولة مجانية العمليات القيصرية، ورعاية الولادة المجانية عام ٢٠١٠م بهدف تحسين وتجويد الرعاية مع التأكيد على جعل العناية بإنقاذ الحياة امرا مجانيا.

– بذلت وزارة الصحة الإتحادية جهودا كبيرة لتوسيع امكانية الحصول على خدمات رعاية الطوارئ للنساء الحوامل، حيث تم تطوير خارطة لذلك، وتم تعميمها على الولايات، والشركاء، حيث أثمرت تلك الجهود في زيادة عدد القابلات بنسبة ٢٠% خلال اربع سنوات.

– زادت نسبة الرعاية الطبية للحوامل من ٦١% (٢٠٠٦م) الي ٧٤% (٢٠١٠م) – ارتفعت نسب الولادات بواسطة كوادر طبية مدربة من ٤٩% (٢٠٠٦م) الى ٧٢% (٢٠١٠م).

– أوضحت نتائج مسوح صحة الأسرة إنخفاضاً ملحوظا لدليل فقر الصحة التوالدية، من ٧٦% في العام ٢٠٠٦م الي ٤٨% في عام ٢٠١٠م.

– إنخفاض نسبة ختان الإناث في الفئة العمرية (١٠ – ١٤) من ٧٢% في عام ٢٠٠٦م الى ٣٤.٦% في عام ٢٠١٠م.

– تم تحديث السياسة القومية للسكان،٢٠١١م حيث تضمنت أهدافها تحسين السلوك الصحي والإنجابي، والوصول للخدمات الصحية بما فيها العناية الصحية لجميع افراد المجتمع، وزيادة فاعلية رعاية الامومة، برفع نسبة تغطية الرعاية الطبية للحوامل ومعدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة.

– تشجيع الرضاعة الطبيعية، كما ان هنالك كثير من السياسات التي اخذت في الاعتبار قضايا الصحة الانجابية مثل السياسة القومية لتمكين المرأة وإستراتيجية الشباب.

– وضع خارطة طريق لتخفيض نسبة وفيات الامهات، تعتبر من اهم الخطوات التي تؤدى الي شمولية الصحة الانجابية ومجتمع خالي من العلل.

– تم إعتماد سياسة التغذية القومية في العام ٢٠٠٩م والتي تركز علي الوضع الغذائي للسكان، بالتركيز علي الاطفال دون سن الخامسة، والنساء الحوامل والمرضعات، والرضاعة الطبيعية حتى العمر ٦ أشهر، وارتفعت النسبة من ٣٣% في العام ٢٠٠٦مم الي ٤١% في العام ٢٠١٠م.

– هنالك إنتشار واسع لمرض الناسور البولي، نسبة لعدم الوصول لخدمة الرعاية الولادية الطارئة علي مستوى الرعاية الصحية الأولية ورعاية الأمومة، خاصة في مناطق النزاع، وإن غالبية الولادات تتم بالمنزل (٧٧%) وإنخفاض الطلب على خدمات تنظيم الأسرة، تبلغ نسبة حالات الولادة التي تتم بإشراف

قابلات ماهرات ٥٧% وأن مشاكل التوزيع والإنتشار للأطباء الاختصاصيين، أدت الى تركيز كثير من الكوادر الصحية والتخصصات في المناطق الحضرية مما جعل مناطق النزاعات تفتقر الى هذه الكوادر، وان النساء من الأسر الفقيرة اقل حظاً في التعليم واكثر عرضة للمخاطر لعدم إستخدام خدمات الصحة الإنجابية.

– قبل انفصال الجنوب كان مرض فيروس نقص المناعة البشرية يعتبر وباءاً عاماً في السودان حيث بلغ معدل الإصابة نسبة ١.٦% من مجموع السكان، و لكن تغيرت الصورة بعد الانفصال حيث اصبح الوباء يتمركز في وسط الفئات الأكثر عرضة لخطر الاصابة واستناداً على نتائج المسح الذي أجرى في العام ٢٠٠٩م بواسطة البرنامج القومي لمكافحة الايدز في ٣٥ موقع من ولايات السودان، بلغت نسبة الإصابة ٠.٦٧% على مستوى القطر.

– توجد إستراتيجية لوقاية الأجنة من انتقال المرض إليهم عبر أمهاتهم (الانتقال الراسي) وحددت الإستراتيجية تقليص نسبة الانتقال الرأسي من ٣٠% إلي ١٠% بنهاية العام ٢٠١١م، – تم تأسيس ٢٧ مركزاً للاختبارات المعملية وجري اختبار لحوالي ٤٧.١٢٧ امرأة من الحوامل إضافة إلي فحص الدم للمتبرعين لبنوك الدم.

– قام البرنامج القومي لمكافحة الايدز بتعبئة جميع قطاعات المجتمع، للمشاركة في الحملة القومية ضد الوباء بالتركيز علي وزارات التعليم العام، التعليم العالي، الشباب والرياضة، التوجيه والإرشاد، والمؤسسات العسكرية والشرطية ووزارة العمل.

– تمت صياغة إستراتجيات لبناء قدرات المجتمع المدني، في تسهيل خدمات الإرشاد والتوعية والعلاج، بالتعاون مع القطاع الصحي، بهدف محاصرة الوباء حتى لا ترتفع نسبة الإصابة إلى أكثر من ١% لجميع السكان.

– اهتمت الإستراتيجية بالجوانب النفسية والإجتماعية للمصابين من خلال محاربة العزلة الإجتماعية وتخفيف حدة الوصمة، وركز العمل الإعلامي علي مفهوم " صديقي المصاب بالايدز سيظل صديقي ".

– يدار برنامج الايدز من خلال (١٣٧) مركزاً للفحص والتوعية الطوعية، ٣٢ مركز يقدم خدمات مضادات الفيروسات المرتدة (مركز واحد علي الأقل في كل ولاية) و٢٨ مركزاً لخدمات منع الانتقال الراسي لمرض الايدز في كل ولايات السودان.

– تم إنشاء تحالفا نسويا ضد الايدز، وهو جسم طوعي رسمي، يضم الوزارات، والمؤسسات الاكاديمية وله أهداف خاصة تشتمل على تسليط الضوء على الوباء، ووضع الإستراتيجيات، وتكامل الجهود الرسمية والطوعية لمكافحة المرض، ومحاربة الوصمة وتخفيف العبء الإقتصادي والمعيشي للمتعايشات مع المرض.

– الملاريا والدرن والبلهارسيا، تمثل غالبية الأمراض التي يمكن تدارك الموت منها خصوصاً وسط الفقراء وصغار السن.

- بذلت وزارة الصحة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، جهودا لمحاصرة امراض الملاريا والدرن وكان لها، مردود ايجابي في تخفيض معدلات الإصابة حيث انخفض المعدل القومي من ٣٣% في عام ١٩٩٠م إلى حوالي ٥% في عام ٢٠١٠ م.

رابعاً :- في مجال محور مكافحة العنف ضد المرأة والطفل

- التزمت الدولة بنبذ العنف استناداً على الدستور الانتقالي لسنة ٢٠٠٥م والقوانين الوطنية المادة ٣/٢٣ والمادة ٣٣ والمادة ٢/٣٦ من الدستور فالمادة ٣/٣٢ تنص علي التزام الدولة لمحاربة العادات والتقاليد الضارة التي تقلل من كرامة المرأة ووضعيتها، اما المادة ٣٣ والتي نصت على عدم اخضاع أحد للتعذيب، او معاملته على نحو قاسي أو لا إنساني أو مهين أما المادة ٣/٣٦ تنص علي انه لا يجوز تنفيذ عقوبة الاعدام على المرأة الحامل والمرضع، وفيما يتعلق بالقانون الجنائي لسنة ١٩٩١م تم ادراج مواد الجرائم ضد الانسانية وجرائم الابادة الجماعية وجرائم الحرب التي نصت عليها اتفاقيات جنيف الاربعة، وقانون القوات المسلحة لسنة ٢٠٠٧م ادرج عقوبات على الجرائم التي يرتكبها الافراد المقاتلون اثناء العمليات العسكرية والجرائم ضد المدنيين، اما قانون الطفل لسنة ٢٠١٠م فقد نص على عقوبة الاعدام او السجن لمدة عشرين سنة لمن يرتكب جريمة الاغتصاب ضد الطفل.
- تم إنشاء وحدة لمكافحة العنف ضد المرأة والطفل ٢٠٠٥م كآلية تنسيقية إتحادية من اختصاصاتها وضع السياسات العامة والإستراتيجيات والخطط التنفيذية والبرامج الخاصة بمكافحة العنف ضد المرأة والطفل بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة بجانب المراجعة الدورية للتشريعات ذات الصلة بالعنف وتم إنشاء ١٤ وحدة ولائية.
- تم إصدار المناشير الجنائية رقم ١,٢,٧ من وزارة العدل والتي تمكن ضحايا العنف من تلقى الرعاية الطبية والحق في طلب الحقوق القانونية، وتم وضع خطة قومية إستراتيجية لمكافحة العنف ٢٠١٢م-٢٠١٦م تحتوى على خمس محاور : -الحكم الراشد - سيادة القانون-التنمية المستدامة والبناء المؤسسي- وبناء القدرات والمتابعة والتقييم -المعلوماتية - تطوير البحث العلمي.
- تم انفاذ الحملة الإقليمية لمناهضة العنف علي مستوى(١٢) دولة افريقية من ٢٠١٣م- ٢٠١٥م برعاية السيد نائب رئيس الجمهورية و تحت شعار .Zero tolerance now
- إشراك رجال الدين في حملة المودة والرحمة وإستقطابهم من اجل الإصلاح الإجتماعي، وتم إشراك طلاب المدارس و الجامعات في مجال مكافحة العنف.
- إجراء بحوث ميدانية عن ظاهرة العنف في السودان و أسباب و نتائج العنف الموجه ضد المرأة و فعالية التدابير الوقائية في هذا الصدد.
- تم إنشاء منتدى شهري بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني لتوحيد الرؤى والجهود.

- تم إجراء بحثين علميين بالتنسيق مع الجهاز المركزي للإحصاء، الأول عن مفهوم العنف الوطني ٢٠٠٩، والثاني عن العنف المبني على النوع، بالتطبيق على ولاية الخرطوم، اوضحت الدراسة أن العنف الأسري هو أكثر أنواع العنف شيوعا.
- تم إستكمال المرحلة الأولى من بناء قاعدة المعلومات، وذلك بالتنسيق مع الجهاز المركزي للإحصاء، و إنشاء شبكة داخلية، و إصدار قانون لمنع الاتجار بالبشر
- عملت الوحدة مع وزارة الداخلية لزيادة عدد الشرطة النسائية في مجال حماية المدنيين، وخاصةً النساء في المعسكرات وتكوين الشرطة المجتمعية ووضع منهج لتدريب منسوبيها في مجال التحري والقانون الدولي وحقوق الانسان.
- أقيمت العديد من الورش لرفع الوعي بالظاهرة على المستوى القومي والولائي والمحلي وإنشاء لجان لمكافحة العنف على مستوى محليات ولايات دارفور.
- تم تعديل القانون الجنائي لسنة ١٩٩١م في عام ٢٠١٠م بإضافة فصل كامل عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. واعتبر الاغتصاب كجريمة حرب بموجب التعديل وتم إصباغ مزيد من الحماية للمرأة في أثناء النزاعات المسلحة، ويوجد قانون لمكافحة الإرهاب.
- صدر قانون الطفل في عام ٢٠١٠ بضمانات متعددة للأطفال، بما في ذلك النص على نظام قضاء الأحداث، وتجريم الاغتصاب وزيادة العقوبة إلى ٢٠ سنة مع إمكانية تطبيق عقوبة الإعدام إذا نتج عنه وفاة الضحية، كما نص قانون الطفل على إنشاء نيابات ومحاكم متخصصة، وأفرد قانون القوات المسلحة لسنة ٢٠٠٧م، فصلاً كاملاً عن الجرائم التي ترتكب أثناء العمليات العسكرية كجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعية.
- تم إعداد دراسات فيما يتعلق بالإصلاح القانوني لبعض المواد في القانون الجنائي، على سبيل المثال المادة ١٤٩ في القانون الجنائي الاغتصاب وكذلك المادة ١٥٢ المتعلقة بالأفعال الفاضحة، أيضا هنالك العديد من الأنشطة التدريبية لتعديل قانون الأحوال الشخصية لعام ١٩٩١م وخاصة فيما يتعلق بالزواج المبكر.
- ومن بين الاليات كذلك، **تم إنشاء وحدة لحماية الأسرة والطفل بوزارة الداخلية**، وهي آلية تنسيقية تختص باستقبال الحالات، وتقديم الدعم الصحي والنفسي والقانوني والإجتماعي، ولها افرع في ولايات السودان المختلفة، وتضم الوحدة نيابة الطفل، محكمة الطفل، مركز صحي، قسم التحريات والدعم النفسي والإجتماعي، وتتبع ادارياً لوزارة الداخلية، وتم تزويدها بالمعدات والأجهزة الفنية. ومن اهم أهداف الوحدة، إجراء التحريات في المخالفات المنسوبة للأطفال، واتخاذ التدابير الكفيلة بوقاية الأطفال وحمايتهم من كافة أشكال الانتهاكات وإجراء التحريات – البحث عن الأطفال المفقودين – تقديم العلاج النفسي والإجتماعي للأطفال الضحايا والجناة وإجراء البحوث.

- أنشأت الوحدة خط مساندة الأطفال بالرقم المجاني ٩٦٩٦ ليقدم الخدمات للأطفال بجانب عيادة للطب الشرعي.
- تم وضع خطط لولايات دار فور لمكافحة العنف ضد المرأة من اجل حماية النساء.
- زيادة عدد الشرطة النسائية بالولايات وتدريب منسوبيها على القانون الدولي وحقوق الانسان وحماية المدنيين والتحري لتشجيع النساء للمطالبة بالإجراءات القانونية بتمويل من الحكومة السويسرية.
- إنشاء نظم لمتابعة حالات العنف لتقديم المساعدة القانونية والطبية والنفسية خاصة على مستوى المحليات والمعسكرات.
- تم عقد اكثر من ٦ ورش عمل لتنوير العاملين بالوزارات والهيئات ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات النسوية بولايات دارفور بالإجراءات القانونية التي تم اتخاذها لمكافحة العنف ضد المرأة وخاصة منشور وزير العدل رقم (٢) في هذا الشأن والخطة القومية لمكافحة العنف.
- تم تنفيذ برامج اذاعية وتلفزيونية في كل ولاية لتوعية المجتمع بأهمية مكافحة العنف ضد المرأة ورفع الوعي.
- تم نشر ٥٠٠ من الملصقات واللافتات على مستوى ولايات دارفور تاكيداً على حرص الدولة على مكافحة العنف.
- على مستوى المحليات بولايات دارفور تم تكوين لجان محلية وعقد ورش تنويرية في عدد من المحليات بالولاية، تم توفير عدد ١٤ مستشار قانوني للعمل بالمحليات.
- تم تدريب اكثر من ٣٨ باحثة اجتماعية للعمل مع النساء في المعسكرات، وتخصيص غرفة بمستشفى الفاشر بولاية شمال دارفور لضحايا العنف مع سرية العلاج.
- محاضرات تنويرية في عشر مدارس ثانوية واساس بنين وبنات أثناء طابور الصباح و عقدت ندوتين للتنوير بقضايا مكافحة العنف ضد المرأة للعاملين بالأجهزة الحكومية ومنظمات المجتمع المدني النسوية بالإضافة إلي إقامة ورشة عمل مع جامعة زالنجي عن حماية النساء أثناء النزاعات والتعايش السلمي بين القبائل.

ج / **مفوضية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج DDR وتمثلت الإنجازات في:**

- إجراء مسح نوعي لتحديد الاحتياجات الخاصة بأمن المجتمع والمهددات التي تحيط به وسط قيادات المرأة والشباب، بناء القدرات على الاستجابة للنوع، مشروعات أمن المجتمع والأسلحة الصغيرة والخفيفة، إعادة إدماج النساء إقتصادياً، المتابعة والتقييم، التوعية والاتصال الجماهيري، تم وضع مشروعات تدعم برنامج إعادة الإدماج الإجتماعي للنساء، تم تنفيذ مشروع لمحو امية المسرحات والنساء من المجتمع المضيف والتدريب على التصنيع الغذائي ورفع المهارات في حفظ الأغذية، تم تنفيذ مشروع لتمكين المرأة بالولاية، استهدف المسرحات وتدريب على مكافحة العنف الجنسي والعنف

ضد المرأة والتدريب علي مهارات القيادة والاتصال والمساعدة في تكوين جمعيات نسوية من المسرحات والمجتمع المضيف.

- دعم (١٤) ورشة استهدفت القيادات المجتمعية في مناطق العنف المسلح، والشركاء والاستجابة للنوع الإجتماعي والمسح الإجتماعي.

خامسا :- في مجال محور السلام وفض النزاعات :

- جاء إهتمام الدولة بتفعيل دور المرأة في عملية فض النزاعات وإحلال السلام وإشراكها في برامج التنمية ونشر ثقافة السلام وفض النزاعات منذ عهد بعيد و كانت لمساهمة المرأة بعد اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢م في إعادة الأسر النازحة وإعادة تأهيلها وتوطينها أثر كبير تم إنشاء:- مركز المرأة للسلام والتنمية بالإدارة العامة للمرأة والأسرة ومن اختصاصاته تأهيل الكوادر النسائية في مجال التفاوض وتعزيز الحوار الإجتماعي وتكوين مؤسساته، والتأهيل في مجال الإنذار المبكر لفض النزاعات، ورفع قدراتها في التواصل والتشبيك.
- تم تشكيل لجنة وطنية للمرأة والسلام، وتعمل ضمن خمس مجموعات مختلفة وذلك في إطار زيادة مشاركة المرأة السودانية في عملية السلام ورفع وعي النساء وبناء قدراتهن لتفعيل دورهن في عملية بناء السلام وفض النزاعات والتنسيق مع المنظمات، الطوعية ومنظمات المجتمع المدني، والجهات ذات الصلة، و **تتلخص أنشطتها فيما يلي:**
- أثراء الحوار وبناء الثقة وتدريب النساء ورفع قدراتهن في مجال التفاوض وفض النزاعات، تم عقد عدد من ورش العمل والدورات التدريبية عن السلام وإدماج النوع في الخطط القطاعية، التفاوض ومجموعات الضغط. نظمت العديد من السمنارات وورش العمل عن ثقافة السلام بالعاصمة والولايات.
- تم تكوين لجنة وطنية للقضاء على ظاهرة اختطاف النساء والأطفال (سيواك).
- تم تدريب العديد من النساء السودانيات بدعم من منظمات الأمم المتحدة في مجال فض النزاعات وبناء ثقافة السلام في الداخل، ودعمت السفارة الهولندية تكوين ٩ مجموعات نسوية لدعم أنشطة السلام وكذلك تدريب كوادر من القيادات النسوية بهولندا في مجال فض النزاعات، -شاركت المرأة بفعالية في المحادثات على هامش التفاوض في نيفاشا وحتى توقيع بروتوكولات السلام الستة، - توجت بعد التوقيع على اتفاقية السلام مشاركة المرأة الواسعة في ندوة الجندر بأوسلو (النرويج) والتي **هدفت إلى:**
- توحيد الرؤى والمواقف وتحقيق إجماع وطني بين نساء السودان، نساء الشمال ونساء الحركة الشعبية حول القضايا ذات الأولوية في مرحلة السلام./ رصد الاحتياجات الأساسية للفترة الانتقالية في المجال الإنساني للبرامج التنموية./ إدماج قضايا المرأة في وثيقة بعثة تقدير الاحتياجات الوطنية وتعبئة الموارد نحو تنفيذ البرامج والمشروعات المتفق عليها./ الوصول إلى صيغ للشراكة بين النساء والأطر الرسمية والمنظمات الدولية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني./ إستقطاب دعم المانحين لمساندة المرأة والسعي لتحسين أوضاعها.

- تم عقد اجتماع وزاري إقليمي لوزراء لشئون المرأة بالإيقاد والذي انعقد بالخرطوم، وذلك لبحث إشراك المرأة في السلام، وخرج الاجتماع بخطة لإدماج النوع في عملية بناء السلام وفض النزاعات.
- تم تكوين الشبكة النسوية للسلام والتنمية وإعادة التعمير (أنسام) التي تضم اكثر من ٨٩ منظمة طوعية تعمل في مجال بناء ونشر ثقافته.
- قام مركز دراسات المرأة بإجراء مجموعة من الدراسات، حول آثار النزاع المسلح على المرأة والأسرة وتم إنشاء مراكز لدراسات المرأة بالولايات.
- كما شاركت المرأة في الآونة الأخيرة في اتفاقيات سلام دارفور بالدوحة ٢٠١١م.
- تكوين شبكة تعزيز المرأة في السلام والتنمية وهى مجموعة اللاحزبين داخل مجموعة تمكين المرأة في صنع وبناء السلام (SuWEP) شاركت في البعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان في مرحلة ما بعد السلام وفى وضع خطة إعادة البناء في الفترة الانتقالية التي تتضمن أهداف التنمية الألفية، وفي بناء القدرات، و الحكم الراشد، السياسات الإقتصادية والإدارية، النشاطات الإنتاجية، البنيات التحتية، الحياة المعيشية وحماية المجتمع والمعلوماتية واهتمت بإدماج النوع في كل المحاور.
- نظمت الشبكة اجتماعات دورية تنويرية مع عضويتها لوضع الرؤى المستقبلية لمشاريع التنمية لما بعد السلام، كما شاركت في وضع خطة تخفيف حدة الفقر في السودان، و تدشين إعلان مؤتمر المانحين في نيروبى.
- تدريب النازحين على مشروعات المدرة للدخل والعون القانوني تمهيدا للعودة الطوعية، وتدريب مدربين في فض النزاعات، بناء السلام والمصالحة لنساء دارفور وجبال النوبة، تدريب الشباب (طلبة الجامعات) في مجال التسامح والتعايش السلمي ونشر ثقافة السلام وتكوين جمعيات قاعدية لنشر ثقافة السلام – التنوير باتفاقية السلام الشامل، وبالقرار ١٣٢٥ والانتخابات وخاصة الكوتا النسائية.
- عمل خارطة تنموية لدور المنظمات الطوعية الوطنية في عدد من المحليات والمناطق الطرفية. تم تدريب السلاطين والقيادات الأخرى في فض النزاعات حقوق الإنسان و التعايش السلمي.

سادسا :- في مجال مواقع السلطة وصنع القرار :

سبقت المرأة السودانية نظيراتها في الدول المجاورة، حيث نالت حق التصويت في عام ١٩٥٤م وحق الترشيح في عام ١٩٦٤م، ودخلت أول امرأة البرلمان السوداني في عام ١٩٦٤م. **الجدول رقم (٥) يوضح تطور مشاركة المرأة في الجهاز التشريعي ١٩٦٤م-٢٠١٠م (ملحق رقم ٥)**

ولعل مدلولات الجدول المرفق أنه رغم عدم انتظام المشاركة إلا أنه من ناحية الإعداد المطلقة ارتفعت مشاركة المرأة في البرلمان من ٣٥ امرأة في عام ٢٠٠١م الى ١١٢ في عام ٢٠١٠م، كما ارتفع معدل المشاركة من ٩,٧% في عام ٢٠٠١م الى ٢٥% في العام ٢٠١٠م(المجلس الوطني والمجالس التشريعية ومنصب نائب رئيس البرلمان).

شهد البرلمان تعيين أول امرأة كرائد للمجلس، كما ترأست النساء أربعة لجان من البرلمان و سجلت هذه الفترة دخول أول برلمانية عن دائرة جغرافية، وتم إحراز تقدم ملحوظ بعد دستور ٢٠٠٥م الانتقالي حيث ارتفعت نسبة مشاركة المرأة من ٩% إلى ١٨.٧٥% بعدد (٨٥) امرأة. وجاءت القفزة المشهودة وفقاً لقانون الانتخابات للعام ٢٠٠٨م محققاً للمرأة السودانية كسباً متميزاً في تحقيق نسبة ٢٥% للمرأة في التمثيل للبرلمان والمجالس التشريعية.

المرأة والأحزاب السياسية: وصلت المرأة موقع عضو مكتب سياسي بالانتخاب وبالتعيين، وكذلك وصلت عضو لجنة مركزية بالانتخاب والتعيين في فترة مايو ١٩٦٩م-١٩٨٥م أما في الفترة الديمقراطية الثالثة ١٩٨٥م-١٩٨٩م فقد وصلت المرأة عضوية المكتب السياسي، ورئيس قطاعات في حزب الأمة كما وصلت اليوم كناطقة باسم الحزب، وفي النظام الحالي، وصلت المرأة إلى نائب أمين عام الحزب (المؤتمر الوطني)، وزاد عدد القيادات النسوية بين الأحزاب.

- **مناصب قيادية تقلدتها المرأة** :- شاركت المرأة في السلطة التنفيذية كوزير ووزير دولة وزراء ولائيين مستشارات لرئيس الجمهورية وتولت منصب والي ولاية وعمدة في الادارة الاهلية، وكذلك سفيرات بوزارة الخارجية، وكيلات وزارة، وعميدة كليات بالجامعات ونائب رئيس جامعة، وكذلك تقلدت مناصب عليا كقاضي محكمة عليا وقاضيات كرسي اليونسكو للمرأة، ومدير عام إدارة عامة، وهذا علي سبيل المثال لا الحصر.

الجدول ادناه يوضح مشاركة المرأة في الحكومة الإتحادية :

السلطة التنفيذية	العدد الكلي	رجال	نساء	نسبة النساء
الوزراء	٢٩	٢٤	٥	% ١٨
وزراء الدولة	٣٣	٣١	٢	%٦.٠٦
الوكلاء	٢٧	٢٥	٢	% ٧.٤١

كما يوجد عدد (١٣) وزيرة ولائية

مشاركة المرأة في الخدمة العامة:-

- تواصلاً للجهود المبذولة في دعم مبادئ الإنصاف والعدالة وترسيخاً للمكاسب التي نالتها المرأة كما ورد في المادة ٢٨ التي نصت على الأجر المتساوي للعمل المتساوي على أساس طبيعة العمل والقاعدة العامة في قانون الخدمة المدنية تولى الوظيفة العامة على أساس الجدارة دون تمييز المادة (٥٩) في لائحة الخدمة المدنية القومية لسنة ٢٠٠٧م على الحق المتساوي في الترقية وتنص المادة (٦١) من ذات اللائحة على أن تكون أسس الاختيار وتقويم المتنافسين على الترقية على أساس الجدارة، وراعت لائحة الخدمة المدنية القومية لسنة ٢٠٠٧م استحقاق المرأة العاملة إجازة وضع لمدة ثمانية أسابيع بأجر كامل ويجوز تجزئة تلك الإجازة بناء على طلب العاملة، والمرضعات لمدة سنتين من تاريخ الولادة. المادة (١٠٤) من اللائحة تمنح

المرأة العاملة التي يتوفى زوجها إجازة اربعة اشهر وعشرة ايام براتب كامل (كما جاءت تفاصيلها في محور حقوق الإنسان).

- إن الأحكام المنظمة لقوانين العمل والتشريعات واللوائح لا تفرق بين العاملين بإعتبار أنهم الأسرة التي تكون مجتمع العمل وعلى هذا نصت جميع المواد المتضمنة لهذا القانون، على ذلك.
- لم تغفل وزارة العمل من تنفيذ الصكوك الدولية الخاصة بحماية الأسرة في التصديق على الاتفاقيات الدولية مثل منظمة العمل الدولية والإقليمية والعربية.
- اتفاقية حماية الأمومة رقم (١٨٣) التي تمكن جميع النساء العاملات من الحصول عليها، وانفاذا لتلك القوانين نجد أن مشاركة المرأة في الخدمة العامة قد زادت باطراد حيث تبلغ حوالى ٢٩.٥% من قوة العمل للنساء الناشطات اقتصاديا، وبالرغم من المشاركة العالية للمرأة في الخدمة العامة الا ان نسبة النساء في مراكز اتخاذ القرار ما زالت متدنية وان العمالة النسائية تتركز في الوظائف الدنيا.

جدول رقم (٧) يوضح تحليل القوى العاملة حسب الدرجات الوظيفية (ملحق ٧).

سابعا : في مجال محور الآليات المؤسسية :-

إهتماما من الدولة بتمكين المرأة تم إنشاء العديد من الهياكل والآليات الرسمية والمؤسسات الداعمة للنهوض بالمرأة، وتمكينها، على المستويين المركزي والولائي، والمؤسسات غير الحكومية مثال لذلك الهيئات التشريعية، المؤسسات الأكاديمية والبحثية والروابط المهنية، النقابات العمالية، التعاونيات، منظمات المرأة ومنظمات المجتمع المدني، لضمان تعزيز مشاركة المرأة وإدماجها في الشأن العام وكآليات فاعلة تحقق المشاركة الواسعة للمرأة في كافة المجالات **والتي منها :-**

١: وزارة الرعاية والضمان الإجتماعي: وجاءت اختصاصاتها على النحو التالي: - وضع السياسات والخطط والبرامج في المجالات ذات الصلة ووضع السياسات السكانية وتنظيم الأسرة، الإشراف علي برامج مكافحة الفقر، والبرامج المتعلقة بالتكافل والتنمية الإجتماعية، وضع السياسات العامة في مجال المرأة والأسرة والنشاط النسوي- وضع الخطط والبرامج في مجال الرعاية الإجتماعية للأمومة والطفولة، علي المستوي القومي اقتراح مشروعات القوانين القومية المنظمة لشئون المرأة والأسرة والطفولة، وحماية الأمومة والطفولة، وتعزيز دور المرأة، والإشراف على التنظيمات والمنظمات والهيئات والإتحادات القومية في مجال المرأة والطفل.

٢: الإدارة العامة للمرأة والأسرة- وهى نقطة الإرتكاز لرعاية النشاط النسوي وإدماج النوع الإجتماعي في التيار الرئيسي للتنمية ويتكون الهيكل التنظيمي للإدارة من اربعة ادارات :-(إدارة الأسرة -إدارة شئون الولايات والقطاعات -إدارة المنظمات والجمعيات النسوية- وإدارة المشروعات)، ويأتي رسم الإستراتيجيات والسياسات المعنية بالنهوض بالمرأة من أهم أولويات الادارة، بجانب متابعة انفاذ خطط السياسة القومية لتمكين المرأة، في كافة محاورها الستة، وإعداد التقارير الوطنية والاقليمية والدولية عن التقدم المحرز في كافة قضايا المرأة، والتدريب والتأهيل للكوادر العاملة في مجال المرأة.

٣: وحدة مكافحة العنف ضد المرأة والطفل:-

- آلية مختصة للتنسيق بين الوزارات القومية والولايات ومنظمات المجتمع المدني، ومنظمات الأمم المتحدة، ومن اختصاصاتها: وضع السياسات العامة والإستراتيجيات والخطط التنفيذية، وبرامج الاعمال الخاصة بمكافحة العنف، إنشاء قاعدة معلومات قومية للعنف ضد المرأة و الطفل، إجراء البحوث وإعداد الدراسات وتوثيقها ونشرها، الإهتمام بالتدريب التخصصي، التوعية المجتمعية، وإعداد التقارير الدورية عن ظاهرة العنف.

٤: **اللجنة الوطنية للنهوض بالمرأة:-** وهى لجنة إستشارية تم تشكيلها بناء علي القرار الوزاري رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٣م تضم اللجنة في عضويتها (٤٥) عضواً من كافة القطاعات والمؤسسات ذات الصلة بعمل المرأة، ومنظمات المجتمع المدني، وتبنت اللجنة الإشراف على إعداد السياسة القومية لتمكين المرأة وعليها تقع مسئولية تقييمها ومراجعتها.

٥: **مركز المرأة للسلام والتنمية:-** ومن اختصاصاته، تعزيز مشاركة المرأة في السلام- إعادة التعمير- وتحقيق الإدماج الإجتماعي.

٦: **مركز المرأة لحقوق الإنسان:-** واختصاصاته كما يلي:- خلق وتطوير آليات الاتصال والتشبيك- نشر الاتفاقيات الدولية، والخاصة بحقوق المرأة، وحقوق الإنسان- نشر الثقافة القانونية، الخاصة بالتشريعات والقوانين ذات الصلة بحقوق المرأة وحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني والحماية- تطوير وتفعيل مناهج البحث العلمي كأداة أساسية لرصد وجمع المعلومات.

٧: **مركز المرأة للسلام والتنمية :-** ومن مهامه تعزيز مشاركة المرأة في السلام وإعادة التعمير، وتحقيق الإدماج الإجتماعي.

٨ : **مركز البحوث والتوثيق للمرأة والنوع الإجتماعي وبناء السلام :-** ومن مهامه :- الارتقاء بنظم توثيق بحوث ودراسات المرأة والنوع الإجتماعي، على المستوى الوطني والإقليمي وتعزيز الشراكة مع المنظمات الوطنية.

٩: **آليات المرأة بالوزارات القطاعية:-** تشمل وحدات المرأة بالوزارات القطاعية:- (وزارة الصحة –العدل – الخارجية –العمل –التربية والتعليم – الزراعة – الثروة الحيوانية – المالية- الصناعة – الجهاز المركزي للإحصاء- وزارة الداخلية – البيئة –ووزارة الثقافة والاعلام) وتعتبر آليات تنسيقية على المستوي الإتحادي وتعمل على إدماج قضايا النوع الإجتماعي في السياسات والخطط القطاعية.

١٠:- **آليات المرأة بمؤسسات التعليم العالي:-** تضم وحدات دراسات وبحوث المرأة بمؤسسات التعليم العالي ويتم التنسيق في المجالات ذات الصلة بعمل المرأة.

١١: **آليات المرأة بالمؤسسات التمويلية:-** إدارات تنمية المرأة والأسر المنتجة بالبنوك والمؤسسات التمويلية يتم عبرها تمويل مشروعات تخفيف حدة الفقر من خلال السقوفات الائتمانية المخصصة للمرأة.

١٢: آليات المرأة بوزارات الشئون الإجتماعية بالولايات:-

إدارات المرأة واللجان التنسيقية بوزارات الشئون الإجتماعية بالولايات، إضافة الى ادارات المرأة بالوزرات القطاعية الاخرى ذات الصلة، وتعتبر المسئولة عن تنفيذ خطة عمل السياسة القومية لتمكين المرأة، على المستوى الولائي، والتدريب والتأهيل على المستوى القاعدي، ورفع تقارير الاداء لنقطة الارتكاز الإتحادية.

١٣: المجلس القومي لرعاية الطفولة ومجالس رعاية الطفولة الولائية:- وهو آلية برئاسة السيد رئيس الجمهورية ويعني بوضع السياسات والإستراتيجيات المتعلقة بحماية ورعاية وبقاء الطفل والمجالس الولائية برئاسة والي الولاية.

١٤: المجلس القومي للسكان ومجالس السكان الولائية:- آلية لوضع السياسات السكانية واجازة الخطط والبرامج المنفذة لها، ويعمل على متابعة انفاذها وتقييمها ودمجها في الخطط التنموية.

١٥: كليات تنمية المجتمع، والمراكز الإجتماعية متعددة الأغراض لتنمية المرأة بالمركز والولايات- تتمثل المهام في : إعداد وتنفيذ برامج، لتحسين أوضاع المرأة والأسرة، إقتصادياً وإجتماعياً وثقافياً، على مستوى الريف والحضر، وتنمية قدرات المرأة، عبر التدريب، والتأهيل، وتمليك وسائل الإنتاج، والتوعية المجتمعية.

١٦: المفوضية القومية لحقوق الإنسان: تختص بمراقبة تطبيق الحقوق، والحريات الواردة في وثيقة الحقوق بالدستور، وتتلقى الشكاوى حول الإدعاءات بإنتهاكات الحقوق والحريات، وصدر القانون المنظم لعمل المفوضية في العام ٢٠٠٩م.

١٧: المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان: من إختصاصاته : تقديم النصح والمشورة في مجال حقوق الإنسان، إعداد البحوث والدراسات، ونشر ثقافة حقوق الإنسان، التدريب حول معايير ومبادئ حقوق الإنسان، مراجعة التشريعات الوطنية لمواءمتها بالمواثيق الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، وإجراء الدراسات وإعداد وتقديم تقارير السودان الدورية لآليات إتفاقيات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية.

١٨: وحدة حماية الأسرة والطفل: بوزارة الداخلية :- هي آلية تنسيقية تختص باستقبال الحالات وتقديم الدعم الصحي والنفسي والقانوني والإجتماعي، ولها فروع في ولايات السودان المختلفة، وتضم الوحدة نيابة الطفل، محكمة الطفل، مركز صحي، قسم التحريات والدعم النفسي والإجتماعي.

١٩: إدارة العون القانوني – بوزارة العدل:- تعمل على تعزيز حقوق المرأة، وتقديم الاستشارات القانونية، ومتابعة ورصد أوضاع المرأة القانونية، وتقديم المساعدات القانونية للمرأة العاجزة عن طلبها سواء كان من الناحية المادية او الإقتصادية، وذلك من خلال البرامج التوعوية في مجال محو الأمية القانونية.

٢٠: ديوان المظالم العامة :- ينظر في الشكاوى المتعلقة بمظالم المواطنين له افرع في الولايات.

٢١: مفوضية نزع السلاح واعادة الدمج DDR:- بها وحدة مختصة بالنوع الإجتماعي، و تعمل على إدماج النوع، في كافه القضايا المتعلقة بنزع السلاح، و التسريح و إعادة الدمج، وعلى رفع القدرات، و توفير الاحتياجات المختلفة للمسرحين.

٢٢: هيئة البرلمانيات السودانيات: هي آلية تنسيقية للعمل البرلماني، وتعمل على مراقبة وتقييم وتقويم واجازة القوانين، واقتراح التعديلات للقوانين المتعلقة بالمرأة.

٢٣: لجنة تنمية المجتمع بالمجلس الوطني:- وهى لجنة معنية بمناقشة قضايا أفراد المجتمع بالتركيز على قضايا المرأة والطفلة وصولاً للأهداف المرجوة.

٢٤: إدارة الصحة الإنجابية (التوالدية) :- بوزارة الصحة الإتحادية كما تم إنشاء إدارات بالولايات، واللجنة العليا من الخبراء والمختصين في مجال الصحة الإنجابية (التوالدية) لمتابعة إنفاذ البرامج الصحية لخفض نسبة وفيات الأمهات تحقيقاً لأهداف الألفية التنموية.

٢٥: الإتحاد العام للمرأة السودانية:- يمثل الإتحاد العام للمرأة السودانية، اكبر التنظيمات النسوية القاعدية، وهو تنظيم قومي طوعي للإتحاد أفرع تنتظم جميع الولايات و وهو تنظيم ذو الشعبية وسط النساء في كل القطاعات.

٢٦: رابطة المرأة العاملة :- تنظيم يضم كافة النساء العاملات في القطاعين العام، والخاص، والقطاع غير المنظم، و تنتشر فروعه في مواقع العمل بالمركز والولايات لتحقيق أهدافها المتمثلة في:- رفع قيمة العمل والإنتاج- الدفاع عن حقوق الأعضاء- السعي لزيادة مشاركة المرأة في أجهزة اتخاذ القرار- تحسين الخدمات المقدمة للعاملات في مواقع العمل.

٢٧: شبكة المنظمات الطوعية العاملة في مجالات تنمية المرأة :- ومن أهدافها :- التنسيق في المجالات ذات الصلة، بناء القدرات، جمع المعلومات وتبادلها، تبادل الخبرات، إستقطاب الدعم المادي والمعنوي والفني للشبكة وتوفير الموارد.

٢٨: الأمانة العامة للمرأة بإتحاد عام نقابات عمال السودان: تعمل علي حماية المرأة، وتحقيق الحماية لها، ومتابعة حقوقها وفق ما كفلها لها الدستور والقوانين والتشريعات خاصة في مجال الخدمة المدنية.

٢٩: أمانات المرأة بالأحزاب السياسية :-

تعمل من اجل دعم مسيرة المرأة السياسية وتطوير القدرات القيادية للمرأة في الحزب، وضمان تبوئها مناصب قيادية واشراكها في العملية الديمقراطية.

ثامناً: في مجال محور حقوق الإنسان للمرأة: -

- تكفل القوانين السودانية للمرأة جميع حقوقها على أساس المساواة العادلة وعدم التمييز، ويؤكد ذلك دساتير السودان المتعاقبة حيث كفل دستور السودان الانتقالي لسنة ٢٠٠٥م للمرأة كافة حقوقها واقرها بموجب المادة (٣٢) حقوق المرأة والطفل **التي نصت على :-**

١. تكفل الدولة للرجال والنساء الحق المتساوي في التمتع بكل الحقوق المدنية والسياسية والإجتماعية والثقافية والإقتصادية بما فيها الحق في الأجر المتساوي للعمل المتساوي والمزايا الوظيفية الأخرى.
٢. تعزز الدولة حقوق المرأة من خلال التمييز الإيجابي.
٣. تعمل الدولة على محاربة العادات والتقاليد الضارة التي تقلل من كرامة المرأة ووضعيتها.

٤. توفر الدولة الرعاية الصحية للأمومة والطفولة وللحوامل.

٥. تحمي الدولة حقوق الطفل كما وردت في الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي صادق عليها السودان.

كما جاءت نصوص قانون الخدمة المدنية القومية ولائحة الخدمة المدنية لسنة ٢٠٠٧م المناصرة **للمرأة كالأتي:**

- المادة (٢٨) من قانون الخدمة المدنية القومية لسنة ٢٠٠٧م التي نصت على الأجر المتساوي للعمل المتساوي، على أساس طبيعة العمل، والقاعدة العامة في قانون الخدمة المدنية، تولي الوظيفة العامة على أساس الجدارة دون تمييز. – المادة (٥٩) في لائحة الخدمة المدنية القومية لسنة ٢٠٠٧م على الحق المتساوي في الترقية، وتنص المادة (٦١) من ذات اللائحة على أن تكون أسس الاختيار، وتقويم المتنافسين على الترقية على أساس الجدارة، وراعت لائحة الخدمة المدنية القومية لسنة ٢٠٠٧م، استحقاق المرأة العاملة، إجازة وضع لمدة ثمانية أسابيع بأجر كامل، ويجوز تجزئة تلك الإجازة بناء على طلب العاملة، كذلك تخفيض ساعات العمل للصائمين خلال شهر رمضان، والمرضعات لمدة سنتين من تاريخ الولادة، – المادة (١٠٤) من اللائحة تمنح المرأة العاملة التي يتوفى زوجها إجازة عدة (أربعة اشهر وعشر أيام) براتب كامل.
- نص القانون على عدم استخدام المرأة في الأعمال الخطيرة التي تحتاج إلي مجهود جسماني كحمل الأثقال.
- المادة (٢٠) نصت على أن لا يجوز، تشغيل النساء فيما بين الساعة العاشرة مساءاً والسادسة صباحاً، يستثنى من ذلك تشغيل النساء في الأعمال الإدارية والمهنية والفنية أو أي أعمال للخدمات الإجتماعية أو الصحية.
- المادة (٤٦) نصت على أن تستحق المرأة العاملة بعد انقضاء ستة أشهر على تعيينها، وفي كل سنة لاحقة تقضيها في الخدمة، إجازة وضوع بأجر كامل مدتها ثمانية أسابيع ابتداء من تاريخ الوضع.

–الاتفاقية رقم (١١١) الخاصة بالتمييز في مجال الاستخدام والمهنة والتي تؤكد أن التمييز يشكل انتهاكاً للحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

–اتفاقية مناهضة التعذيب اللا إنسانية (ب/١٩) وتنص على أن أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد جسدياً أم عقلياً يقوم على التمييز أيا كان نوعه.

–اتفاقية حماية الأمومة رقم (١٨٣) التي تمكن جميع النساء العاملات من الحصول عليها.

المواطنة والجنسية وردت في المادة ٧ من الدستور الانتقالي ٢٠٠٥م حيث نصت على:

(١) تكون المواطنة أساس الحقوق المتساوية والواجبات لكل السودانيين.

(٢) لكل مولود من أم أو أب سوداني حق لا ينتقص في التمتع بالجنسية والمواطنة السودانية.

(٣) ينظم القانون المواطنة والتجنس، ولا يجوز نزع الجنسية عمن اكتسبها بالتجنس إلا بقانون.

(٤) يجوز لأي سوداني أن يكتسب جنسية بلد آخر حسبما ينظمه القانون.

المادة ٤ (١) من قانون الجنسية السودانية تعديل لسنة ٢٠٠٥ المنشور بتاريخ ٢٠٠٥/٧/٦م

(٢) يكون الشخص المولود بعد سريان هذا القانون سودانياً بالميلاد إذا كان والده سودانياً بالميلاد وقت ميلاده.

(٣) يكون الشخص المولود من أم سودانية بالميلاد مستحقاً للجنسية السودانية بالميلاد متى ما تقدم بطلب لذلك.

(٤) يكون الشخص الذي يولد لأبوين سودانيين بالتجنس سودانياً بالميلاد إذا كان الأبوان قد حصلا على الجنسية السودانية بالتجنس قبل ميلاده.

هنالك العديد من القوانين، التي تعمل على ضمان المساواة وعدم التمييز وتحقق حقوق المرأة المدنية والسياسية والإقتصادية وهى : قانون تنظيم العمل الطوعي لسنة ٢٠٠٦م، وقانون الأحزاب السياسية لسنة ٢٠٠٧م والذي بموجبه تم التأسيس لتحول ديمقراطي كبير مهد لقيام الانتخابات العامة والتي جرت في أبريل من العام ٢٠١٠م، بالإضافة إلى ذلك هنالك العديد من القوانين التي تحقق عدم **التمييز نذكر منها:-**

- قانون الانتخابات، وبموجبه تم إنشاء المفوضية القومية للانتخابات.
- قانون المجلس القومي لرعاية الطفولة، قانون المفوضية القومية لحقوق الإنسان، قانون الصحافة والمطبوعات الصحفية، وقانون المعاقين القومي.
- البرتوكول السادس لاتفاقية السلام الشامل المادة [٩] الفقرة [٢٩] ينص على عدم تجنيد الأطفال وإلحاقهم بأسرهم، والمادة [٩] الفقرة [٢٩] من نفس البرتوكول السابق وينص على تسريح كافة الجنود الأطفال والمادة [٤٤] من دستور السودان الانتقالي لسنة ٢٠٠٥م و ينص على إلزامية التعليم في المرحلة الابتدائية.

وفي إطار التزام السودان دوليا في شأن تمكين المرأة، وقع على العديد من المواثيق والإتفاقيات، وتم إنشاء الآليات والمراكز المتخصصة للعمل في قضايا السلام والتنمية، وحقوق الإنسان للمرأة، مثال لذلك مركز المرأة لحقوق الإنسان **ومن أهم أهدافه :-**

- تعزيز كافة الحقوق المدنية المضمنة في الدستور بشأن المرأة - تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني لتحقيق الأهداف المشتركة- تطوير الأداء الإعلامي في تناوله لقضايا المرأة - وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان.

من أهم الإنجازات:

- قام مركز المرأة لحقوق الانسان بمراجعة أكثر من (٢٦ قانونا) لمعرفة الفجوات ولمواكبة المستجدات وتنفيذ الإلتزامات الوطنية والاقليمية والدولية وذلك بالتنسيق مع مختصين في المجال القانوني، تمهيدا لرفعها الى مجلس الوزراء الموقر ومن ثم المجلس الوطني لإجازتها كما تم وضع الوثيقة الوطنية لحقوق المرأة السودانية.

- تمت صياغة مسودة قانون لمنع ختان الإناث في عدد من الولايات وتم إجازة قانون منع ختان الإناث في ولايتي جنوب كردفان والقضارف.

- تنظيم عدد من ورش العمل والمنتديات، استهدفت متخذي القرار من البرلمانيين والأجهزة العدلية والقضائية، بالإضافة إلى الأجهزة الإعلامية المختلفة، لتعريف المرأة وأفراد المجتمع بحقوق المرأة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والمدنية، ومن ثم تحسين أوضاعها.

– تم إجراء العديد من الدراسات والبحوث بغرض الوقوف على أوضاع المرأة والتعرف على التحديات التي تواجهها، والإستفادة من معلوماتها في صياغة السياسات وتفعيل ومراجعة القوانين الداعمة لحقوق المرأة.

– للمركز مكتب عون قانوني، يعمل على تعزيز حقوق المرأة، وتقديم الاستشارات والمساعدات القانونية، ومتابعة ورصد الأوضاع القانونية للمرأة، ومن أهم إنجازاته إجراء دراسة تفصيلية نموذجية حول أوضاع المرأة في السجن، وتم إطلاق سراح، أكثر من ٤٦٥ نزيلة، توفير محامي لكل نزيلة تطلب العون، إقامة الدورات التدريبية والمحاضرات للنزيلات والعاملين بالسجن.

– ساهم المكتب على تفعيل دور منظمات المجتمع المدني، للعمل مع إدارة سجن النساء و إدخال شركاء جدد مثل بنك الطعام، وبنك الملابس، وشركة الاتصالات (إم تى إن) وإتحاد سيدات الأعمال، كما تم إنشاء منسقية المرأة بالشرطة الشعبية والمجتمعية– والمفوضية القومية لحقوق الإنسان– ومفوضية لنزع السلاح وإعادة الدمج DDR.

–**الإتحاد العام للمرأة السودانية:** قام بإنشاء العديد من المراكز لتنمية المرأة وتوفير احتياجاتها خاصة داخل المعسكرات، وقد أقيمت العديد من ورش العمل لتنوير النساء بحقوقهم وتوفير الدعم الإجتماعي والمادي لتمكين النساء ومساعدة الأسر في العودة الطوعية إلى مناطقهم.

– **ديوان المظالم العامة:** وهى هيئة مستقلة تنظر الشكاوى المتعلقة بمظالم المواطنين.

– **المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان:** حيث عقد المجلس ورش عمل تنويرية عن مكافحة العنف ضد المرأة والقوانين الوطنية والعالمية التي تكفل حمايتها والإجراءات القانونية للحماية.

تاسعا :– التقدم المحرز في محور المرأة ووسائط الإعلام :

هنالك وزارة للإعلام على مستوى المركز ومن اختصاصاتها، اقتراح سياسات الإعلام وخططه ووسائله، والإشراف على التنفيذ، ووزارات على مستوى الولايات وعلى مستوى الوزارة توجد إدارة عامة للإعلام، وتم تعيين مسئول للإعلام بالإدارة العامة للمرأة والأسرة، من مهامه القيام بالعمل الإعلامي الخاص بقضايا المرأة في المجالات المختلفة الإقتصادية – الإجتماعية – الثقافية – السياسية –التعليمية – الصحية والبئية من أجل تغيير وعي المجتمع واتجاهاته وسلوكه تجاه الصورة النمطية والسالبة للمرأة في مختلف البيئات (الحضرية – والريفية).

– تم تدريب ٢٤٠ من الإعلاميين منهم ١٢١ من نساء و١١٩ رجل (تدريب مدربين) من ولايات السودان المختلفة، عن مفهوم النوع الإجتماعي والصحة الإنجابية وعلاقتها بخفض أسباب وفيات الأمهات من المنظور الإجتماعي والثقافي والإقتصادي.

– تم تنفيذ ورشتي عمل حول دور الإعلام في دعم ومناصرة خفض أسباب وفيات الأمهات من المنظور الإجتماعي والثقافي والإقتصادي إستفاد منها ٨٠ مشاركا من الإعلاميين (منهم ٤٣ امرأة و٣٧ من الرجال)، وذلك بالتنسيق مع قناتي النيل الأزرق التلفزيونية و طيبة الفضائيتين والإتحاد العام للصحفيين السودانيين.

– تم بث عدد من البرامج عبر وسائل الإعلام المختلفة في مجال نشر الوعي الصحي والبيئي والقانوني للمرأة عامة والمرأة الريفية على وجه الخصوص ومحاربة العادات الضارة وتحصين الأطفال.

– تم تنفيذ مسرحيات وأفلام وثائقية عبر وسائل الإعلام المختلفة لمحاربة العادات الضارة مثل ختان الإناث – الصحة الإنجابية – الايدز وأهمية تحصين الأطفال من الأمراض المعدية وخلافه.

عاشرا :- التقدم المحرز في محور البيئة : -

تم إنشاء وزارة للبيئة والغابات والتنمية العمرانية، ومن مهامها، وضع السياسات والخطط والبرامج والتي تهدف إلى المحافظة على البيئة، اقتراح التشريعات، توفير المعلومات والبيانات المناخية، مكافحة التصحر، منع التلوث والأضرار بالبيئة وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة، ومن **أهم الإنجازات :-**

- البناء المؤسسي- التدريب وبناء القدرات عبر الدورات التدريبية- دعم مشاريع مدرسية تهدف إلى رفع الوعي البيئي وسط الطلاب- المشاركة في حملات التوعية العامة في المناسبات العالمية مثل يوم البيئة العالمي واليوم العالمي للمياه.
- تم تنفيذ ورش عمل عن إدخال كورس التربية البيئية في الجامعات.
- تدريب المعلمين بالمدارس على وسائل التوعية البيئية.- تم تمويل مشاريع صغيرة لتحسين بيئة الأسرة (مثال مواقد محسنة -غابات شعبية).
- إقامة ورش عمل وطباعة وسائل تعليم بيئية عن الأراضي الرطبة والتنوع الحيوي.

-إعداد مشروع لتنفيذ الخطة الوطنية لبرنامج التكيف مع تغير المناخ، ويهدف المشروع:- إلى تحقيق مرونة نظم إنتاج الغذاء ورفع المستويات لتحقيق الأمن الغذائي وسط المجتمعات والتوعية بالتغير المناخي، دعم المقدرات المؤسسية والفردية لتنفيذ التفاعل مع المتغيرات المناخية في القطاع الزراعي.

- تم تنظيم ورشة عمل تدريبية حول حصر غازات الاحتباس الحراري حيث تم تدريب أكثر من (٤٤) خبير وطني من مختلف المؤسسات ذات الصلة بتغيير المناخ- تم تشكيل فريق عمل، للقيام بحصر غازات الاحتباس الحراري في خمسة قطاعات مختلفة (الطاقة – الزراعة – الصناعة – الغابات والنفايات) تم تنظيم ورشة عمل تدريبية حول التكيف مع آثار تغير المناخ، إستفاد منها مختلف القطاعات ذات الصلة من المركز والولايات، شارك بالتدريب عدد من الخبراء الوطنيين إلى جانب خبراء أجانب. – تم تدريب منظمات المجتمع المدني، لبناء قدراتهم في إدارة مكونات المشاريع وقد بدأت بعض المشاريع في استخدام تقنيات حديثة لحماية الأرض – الغابات – التربة.
- تنفيذ مشروع إعداد تقرير الاتصال الوطني الثاني لاتفاقية تغير المناخ:- وبدأ منذ يناير ٢٠٠٨م ويستمر لمدة ٣ سنوات بتمويل قدره ٤٠٥ ألف دولار لتنفيذ التزام السودان تجاه الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ.

ويهدف المشروع إلي:-

- تعزيز التنمية المستدامة ورفع القدرات على التكيف للحد من الإنبعاثات للغازات الدفيئة، تمكين السودان من إعداد تقرير الاتصال الوطني.
- دعم الجهود الوطنية لتلبية الإلتزامات تجاه الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ.

مشروع إعداد تنفيذ الخطة الوطنية لبرنامج التكيف مع تغير المناخ:-

أهداف المشروع:- تحقيق الأمن الغذائي وسط المجتمعات، دعم القدرات المؤسسية والفردية لتنفيذ التفاعل مع المتغيرات المناخية في القطاع الزراعي.

السكن اللائق:- تضمنت إستراتيجية التنمية العمرانية الخاصة بالسكن توفير السكن الملائم لجميع الأسر وتقليل تكلفة العمران، وتوجد تشريعات ولوائح تنظم السكن والمأوى والتخطيط العمراني والتصرف في الأراضي وإعادة التخطيط منذ العام ١٩٩٤م.

- للدولة سياسات لتسهيل ملكية السكن من خلال مشاريع السكن الجاهز تملك لذوي الدخول المحدودة(نساء/رجال) بأقساط مريحة تتراوح فترة السداد ما بين (٥ – ١٢) سنة حسب حالة الأسرة.
- مشروع الصندوق القومي للإسكان والتعمير والذي يهدف إلى تمكين الشرائح الضعيفة وذوي الدخول المحدودة للحصول على سكن ملائم ومريح، بجانب ما توفره صناديق الضمان الإجتماعي من سكن بالإقساط المريحة لمنسوبيها.
- حصول بعض علماء السودان، على جائزة نوبل للسلام، لجهودهم المقدرة وإسهاماتهم الثرة، في إعداد تقارير الهيئة الحكومية لتغير المناخ (إمرأة).
- إجازة الإستراتيجية الوطنية للتكيف مع آثار تغير المناخ، والخطة الوطنية في مجال الملوثات العضوية الثابتة والخطة الإدارية للبيئة بواسطة مجلس الوزراء.

أحدى عشر :- التقدم المحرز في محور الطفولة:

اهتمت الدولة بالارتقاء بحقوق الطفل وتعزيزها بحيث تتكامل مع السياسات القطاعية للدولة في مجال الخدمات التي تقدم للأطفال من رعاية صحية، اجتماعية وتعليم وثقافة، والمحافظة على الهوية وبرامج لحمايتهم، وغير ذلك من برامج وأنشطة ومبادرات.

– تم إنشاء المجلس القومي لرعاية الطفولة في العام ١٩٩١م، كآلية قومية تختص بالتخطيط والتنسيق، لكل أعمال الطفولة في السودان، ومتابعة إنفاذ الاتفاقيات الوطنية والإقليمية و الدولية، المتعلقة بالطفولة والتي صادق عليها السودان، وعلى رأسها اتفاقية حقوق الطفل، بهدف تأمين حق الطفل في البقاء والحماية والرعاية والتنمية، وذلك بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات الصلة وفق ما نص عليه قانون المجلس القومي لرعاية الطفولة.

ومن أهم الإنجازات :- في إطار تنفيذ الإستراتيجية القومية للقضاء على ختان الإناث تبنى المجلس مبادرة بالتعاون مع اليونسيف ومنظمات المجتمع المدني تحت عنوان (سليمة) وهى حملة لإعلام معرفي وتعليمي واسع النطاق تستخدم الثقافة المحلية لرفع الوعي بين الأسر بحصار عادة ختان الإناث. بدأت منذ العام ٢٠٠٩م وما زالت مستمرة.

– أسس المجلس برنامج للتقصي الأسري ولم شمل الأطفال غير المصطحبين والمنفصلين عن أسرهم، وتوفير الرعاية لهم وحمايتهم والبحث عن أسرهم ومن ثم دمجهم في الأسر والمجتمع بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة – ومنظمات المجتمع المدني نتج عنه عودة (٩٨٢) طفل بجانب توقيع مذكرة تفاهم بين المجلس ووزارة النوع والطفل والرعاية الإجتماعية بدولة جنوب السودان لتوفير الحماية للأطفال غير المصطحبين والمنفصلين عن أسرهم.

– صدر قانون الطفل لسنة ٢٠١٠م متوافقاً مع أحكام إتفاقية حقوق الطفل حيث عُرّف الطفل بأنه كل إنسان أقل من ١٨ سنة، ورفع سن المسؤولية الجنائية إلى ١٢ سنة وشدد العقوبات على منتهكي حقوق الأطفال، خاصة عقوبة التحرش الجنسي وإغتصاب الأطفال والتي نصت على عقوبة الإعدام أو السجن المؤبد لمرتكبي هذه الجريمة، كما أعتبر القانون إهدار حقوق الأطفال من جرائم الحق العام وتم إجازة اللوائح المنفذة له، وعلى ضوئه تم إجازة القوانين الولائية للطفل.

– كوّن المجلس لجنة فنية لدراسة البروتوكول الثالث لإتفاقية حقوق الطفل المتعلق بالبلاغات وذلك توطئة لرفعه للسلطات العليا للنظر في أمر المصادقة عليه.

- تم تكوين لجنة وطنية تنسيقية برئاسة المجلس القومي لرعاية الطفولة لمتابعة قضايا الأطفال في النزاعات والطوارئ، وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٦١٢، بشأن الأطفال والنزاعات المسلحة حيث أُعد دليل المعايير الدنيا لحماية الأطفال، والاستجابة للطوارئ وتدشينه على المستوى القومي.
- وضع وإجازة السياسة القومية للأطفال فاقدي الرعاية الوالدية من أجل تنظيم وتحديد أدوار ومهام الجهات الرسمية والطوعية المعنية بالأمر.
- نفذ المجلس برامج إعادة الإدماج في الولايات المتأثرة بالنزاعات اعتبارا من يونيو ٢٠١١م للأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة، حيث إستفاد ١٢٨٨ طفل من أنشطة إعادة الإدماج من خلال إلحاقهم بالمدارس والجامعات. وكذلك إنخراط عدد (٢٦٨) طفل في فرص التدريب (مهني / حرفي / مهارات معيشية)، وتم تمليك بعضهم مشاريع حياتيه وتقديم الدعم النفسي والإجتماعي لهم.
- أعد المجلس وبالتعاون مع الجهات ذات الصلة، الخطة الوطنية لمناهضة العنف ضد الأطفال ٢٠١١م، كما اعد الإستراتيجية الوطنية للتصدي لمشكلة تشرد الأطفال ٢٠١١م.
- تأسيس مشروع معالجة عمالة الأطفال عبر التعليم وهو برنامج مستمر بالتعاون مع منظمة العمل الدولية I LO ووزارة التربية والتعليم العام.
- إنشاء قاعدة بيانات للطفولة ونظمت دورات تدريبية لرفع قدرات وتأهيل العاملين في هذا البرنامج على كل المستويات، بالمركز والولايات.
- تأسيس برنامج العدالة الجنائية للأطفال وتدريب كل العاملين بوحدة حقوق الطفل بالقوات المسلحة، ووحدات حماية الأسرة والطفل بقوات الشرطة وآليات أخرى على معايير حماية الأطفال في مختلف الأوضاع.
- مناصرة تضمين حقوق الطفل في الدستور القادم للسودان.
- إعداد ملاحظات السودان حول مسودة تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن الأطفال في النزاعات المسلحة.
- تم إعداد تقرير السودان حول إنفاذ توصيات دراسة الأمين العام للأمم المتحدة حول العنف ضد الأطفال.
- اعد المجلس بالتعاون مع اليونسيف دراسة حول المعرفة، السلوك والممارسة المتعلقة بالزواج المبكر/ زواج الأطفال في ستة ولايات في السودان.
- تم تنظيم مؤتمر لقضايا الطفولة في العام (٢٠١٣) ضم ٢٥٠ خبيراً ومختصاً وأمناء مجالس الطفولة بالولايات تناول قضايا الطفولة.
- تم إعداد مشروع إنطلاق الحملة القومية لحماية الأطفال من العنف الجنسي وإعداد الرسائل التوعوية للحملة بجانب حماية الطفل من الأزمات الطارئة.
- تكوين لجنة وطنية تنسيقية لمتابعة قضايا الأطفال في النزاعات والطوارئ وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٦١٢ بشأن الأطفال والنزاعات المسلحة وإعداد دليل للمعايير الدنيا لحماية الأطفال والاستجابة للطوارئ على المستوى القومي.
- تنظيم ندوة إقليمية حول تأثير الثقافات المحلية والممارسات في تجنيد وإستخدام الأطفال في النزاعات المسلحة بالتعاون والتنسيق مع قناة الجزيرة ومنظمة رعاية الطفولة السويدية.

- تكوين لجان فنية تنسيقية إستشارية لتقديم الرأي الفني في برامج ومشروعات الطفولة وتعمل اللجان في **المجالات الآتية:-** (السياسات والتشريعات والعدالة الجنائية - الحماية الإجتماعية -الأعراف والعادات والممارسات الإجتماعية -الطوارئ والأزمات- والإعلام والمناصرة).

العقبات والثغرات والتحديات التي صودفت منذ عام ٢٠٠٩م في تنفيذ مجالات الإهتمام الحاسمة:-

في مجال الصحة:-

- التوسع في خدمات الرعاية الصحية الأولية وعدالة توزيعها خاصة في المناطق الريفية.
- توفير محفزات الكوادر الطبية للاستقرار والعمل بالمناطق الريفية.
- تأهيل الكوادر الصحية في المجالات المختلفة.
- تقوية نظام المعلومات وتشجيع استخدامها في التخطيط.
- ضعف الوعي بأسباب إنتشار الإيدز والأمراض المنقولة بواسطة الجنس.
- شيوع ظاهرة ختان الإناث.
- ضعف الوعي الغذائي والبيئي وسط النساء.
- إرتفاع مستوى اعتلال الصحة وسط النساء.

في مجال التمكين الإقتصادي

- صعوبة الحصول على الأصول والائتمان.
- إرتفاع معدلات البطالة، الفقر، تدني التركيب المهني والمهاري وإنخفاض التغطية بالحماية الإجتماعية.
- تحديات العولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي.
- انحياز السياسات الاستثمارية للمشروعات الكبيرة مقارنة بالمشروعات المتوسطة والصغيرة والتي تساهم فيها النساء.
- تعزيز توفر بيئة ايجابية تمكن المرأة من القيام بأدوارها المختلفة.
- ضعف الميزانيات العامة المستجيبة للنوع الإجتماعي.

في مجال التعليم :

- إرتفاع نسبة الأمية الأبجدية والتقنية.
- الفجوات التعليمية خاصة في المناطق الريفية ومناطق الرحل.
- تدني المستوي المهاري والتقني لعناصر عملية التعلم.
- قلة توفر المدخلات التعليمية الملائمة والجيدة لبيئة تعليمية تمكن جميع الدارسين ولاسيما الفئات الأقل حظاً من بلوغ مستويات جيدة في التعليم في ظل موارد شحيحة.
- تدنى كفاءة النظام التعليمي لمحاصرة التسرب خصوصاً في المناطق الريفية النائية .
- قلة موارد التمويل الثابتة نسبة لضعف الميزانيات العامة والدخل القومي لصالح التعليم.
- ضعف نظام إدارة المعلومات التربوية.

في مجال المشاركة السياسية واتخاذ القرار :-

- محدودية الوعي والمتابعة السياسية وسط النساء خاصةً المرأة الريفية.
- محدودية مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية والكيانات المحلية والإتحادات المهنية.

- تدني نسبة مشاركة المرأة في الأجهزة التشريعية والتنفيذية .
- ضعف منافسة المرأة في الدوائر الجغرافية.

في مجال السلام وفض النزاعات.

- ضعف تمكين المرأة في مجالات التفاوض وفض النزاعات مما أدى الى ضعف مشاركتها في بناء واستدامة السلام.
- عدم وعي المرأة بأهمية مشاركتها في استدامة السلام.
- ضعف الفرص المتاحة للمرأة للمشاركة في عمليات السلام.
- الآثار السالبة للنزاعات على المرأة والأسرة إقتصادياً وإجتماعياً ونفسياً.
- وجود فجوات في الأطر التشريعية والقانونية المتعلقة بحماية المرأة في مناطق النزاعات.

في مجال البيئة :

- محدودية الدراسات والبحوث في مجالات (أثر التغيرات المناخية – أنظمة الإنذار المبكر لإدارة الكوارث والتدابير الوقائية خاصة في المناطق الريفية – الكوادر البشرية المؤهلة – معدات تسيير العمل – الوعي بالآثار السالبة للتغيرات المناخية).

في مجال الطفولة :-

- رفع قدرات العاملين في مجال الطفولة، توفر قاعدة بيانات عن قضايا الطفولة، توفر البني التحتية ومعينات العمل لمجالس الطفولة بالولايات، توفر الدراسات والمسوحات المتعلقة بالطفولة في مناطق النزاعات والمعسكرات.

التدابير التي اتخذت لمواجهة تغلبات الدورة الإقتصادية منذ العام ٢٠٠٩م :-

لمواجهة تغلبات الدورة الإقتصادية اتخذت الدولة عدة تدابير من اجل تخفيف الآثار التي ترتبت على الأزمة الإقتصادية **والمالية العالمية منها :-**

- تم إعتماد السياسة التمويلية لبنك السودان المركزي في مجال التمويل الأصغر.
- زيادة عدد النوافذ التمويلية وتسهيل إجراءات الحصول على التمويل الأصغر.
- هذا بجانب الجهود التي يقوم بها ديوان الزكاة، وصناديق المعاشات، والتأمينات الإجتماعية، والتأمين الصحي والتي تمثل الركيزة الأساسية لنظم الحماية الإجتماعية، وشبكات الأمان في المجتمع، حيث شهدت تطوراً في مجال الإستراتيجيات والتشريعات، ويعتبر ديوان الزكاة من أهم آليات مكافحة الفقر، ويتم ذلك عبر برامج الدعم المباشر – دعم كفالة الطلاب الجامعيين الفقراء– دعم الأسر لمنتجة – دعم العلاج– وتوفير المأوى للفقراء والمعاقين من الأرامل والأيتام.

صناديق الضمان الإجتماعي:

- تعمل على رفع مستويات المعاشات للمتقاعدين لتتناسب مع مستويات المعيشة وتستهدف

برامج الصندوق القومي للمعاشات الأسرة من خلال دعم الطلاب من أبناء المعاشيين بالجامعات. **الصندوق القومي للتأمين الصحي:-** أهتم التأمين الصحي – بالتعاون مع ديوان الزكاة بالأسر الفقيرة، وبالشرائح الضعيفة من النساء مثل الأرامل وشمولهم في مظلة التأمين الصحي، ويسهم في رعاية الأمومة والصحة الإنجابية، وفي خفض معدلات وفيات الأمهات.

الصندوق القومي لدعم الطلاب:

يعمل في حل مشكلات الطلاب الإقتصادية والإجتماعية.

المبادرة الإجتماعية:-

هى مشروع دعم اجتماعي يوفر الدخل الثابت للأسر الفقيرة والتي لا دخل لها (ضمان اجتماعي)، لتقليل حدة الفقر خاصة من أوساط النساء لتحقيق العدالة الإجتماعية وإخراج الأسر من دائرة الفقر، وتهدف إلي تقليل نسبة الفقر من (١٠ الي ١٥%) بحلول عام ٢٠١٤م من خلال استهداف خمسمائة ألف أسرة فقيرة.

المسئولية الإجتماعية:-

جاءت لتفعيل وتعزيز دور القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، في تحقيق مبادئ المسئولية الإجتماعية من خلال المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، في مجال الإسكان الشعبي والتمويل الأصغر، وتشغيل الخريجين، وإصحاح البيئة، والنهضة الزراعية ومكافحة الفقر.

سياسات وتدابير التقشف وآثارها علي مجالات الإهتمام الحاسمة :

نتيجة للازمة المالية التي حدثت في الفترة من ٢٠٠٧م-٢٠٠٨م والتي أدت الى اتخاذ الدولة لتدابير **تقشف مثل :-**

- زيادة الضرائب وتخفيض النفقات العامة للدولة وتقليص حجم القطاع العام وإعادة هيكلته، ورفع الدعم عن المحروقات ونتج عن ذلك اثاراً منها :-

١- إرتفاع نسبة التضخم والتي أدت إلى إرتفاع أسعار السلع والخدمات.

٢- إرتفاع نسبة البطالة.

٣- إرتفاع نسبة النساء المصنفات بدون عمل (رغم اشتغالهن خارج "سوق العمل" تحت مسمى "ربات البيوت").

٤- تسريح النساء من العمل أدى إلى زيادة عبء الإعالة داخل الأسر.

٥- ازدياد شريحة النساء الفقيرات ذوات الظروف الإجتماعية الصعبة، من العجزة وكبار السن والأرامل والمطلقات و"المهجورات" والمعاقات، واللائي يعتمدن على التحويلات الإجتماعية من الموازنات العامة والصناديق الحكومية للتعويضات ومعاشات الضمان الإجتماعي و نظم التأمين التي ترعاها الحكومة، وعلى توزيع السلع والخدمات المدعومة من الدولة. وعلى خفض مستويات الإنفاق العام، بما في ذلك: النفقات الموجهة إلى نظم التحويل والإعانات والتعويضات الإجتماعية، وعلى نظم الدعم السلعي والخدمي، وعلى القطاعين التعليمي والصحي الممولين من الحكومة.

الباب الثالث:

البيانات والإحصاءات

- ✓ المؤشرات الوطنية التي وضعت لرصد التقدم المحرز لتحقيق المساواة بين الجنسين.
- ✓ بيانات بشأن المجموعة الدنيا للمؤشرات الجنسانية التي وافقت عليها لجنة الأمم المتحدة الإحصائية.
- ✓ بيانات بشأن المؤشرات التسعة للعنف ضد المرأة.
- ✓ البيانات بشأن حالة الفئات الخاصة للنساء (المرأة الريفية، المسنات، المعوقات...الخ).

تقع مسؤولية جمع البيانات والاحصاءات على الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات الصلة والذي تأسس في العام ١٩٠٣م **ومن مهامه:**

إنتاج ونشر الإحصاءات الإجتماعية وتشمل إحصاءات ومؤشرات عن السكان، الهجرة – النوع – العمل – الفقر– الاعاقة والاحصاءات الحيوية (الصحة التعليم...الخ) وإعداد الإسقاطات السكانية والإحصاءات الإقتصادية بالتعاون مع الجهات ذات الصلة.

و يتكون هيكله الإداري من الإدارة العامة للتعدادات والمسوح الإحصائية والمالية. الإدارة العامة للتعدادات والإحصاءات السكانية والإجتماعية. الإدارة العامة للتنسيق الإحصائي والعمل الميداني.الإدارة ة العامة للشئون المالية والإدارية.

أهم إنجازات الجهاز خلال الفترة من ٢٠٠٩م – ٢٠١٣م :

١. مسح البيانات الأساسية للأسر في العام ٢٠٠٩م، مسح الخدمات الصحية في العام ٢٠١٠م، التعداد التكميلي لولاية جنوب كردفان للعام ٢٠١٠م، مسح صحة الأسرة للعام ٢٠١٠م، برامج المقارنات الدولية وبناء القدرات بالتعاون مع بنك التنمية الأفريقي والكوميسا والإسكوا في العام ٢٠١١م، المسح الأسرى لتكنلوجيا الاتصالات والمعلومات في العام ٢٠١٢م، مسح الناتج المحلي لولاية كسلا المرحلة الأولي في العام ٢٠١٣م، مسح المجتمعات الصديقة للأطفال في العام ٢٠١٣م. ومسح الإنجازات السكنية في العام ٢٠١٣م.

– تم وضع إستراتيجية وطنية لتطوير النظام الإحصائي في العام ٢٠١٣م.

استخلاص مجموعة أساسية من المؤشرات الوطنية لرصد التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين في جمع البيانات اللازمة لذلك (مرفق).

وإدراكا إلي أهمية المعلومات المصنفة حسب النوع، جاء التعداد السكاني الخامس (٢٠٠٨م) من أكثر التعدادات التي أخذت البعد الإجتماعي في الاعتبار من خلال ادخال منظور النوع الإجتماعي في الاستبيان وتم تدريب المختصين والمشرفين وجامعي البيانات على ذلك واعتمدت نتائجه كأساس لعملية التنمية العادلة التي تعطي المرأة المشاركة الفاعلة في التنمية، ويتم حاليا تجميع بيانات ووضع مؤشرات لإدماج النوع الإجتماعي لجميع الإحصاءات الإقتصادية والإجتماعية التي سوف يتم جمعها مستقبلا وتم تدريب الجهات ذات الاختصاص على ذلك.

الباب الرابع:

الأولويات الناشئة

- ✓ أولويات العمل الرئيسية خلال الخمسة سنوات المقبلة للتعجيل بتنفيذ اعلان ومنهاج بكين.
- ✓ الأولويات والتوصيات وخطط التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لما بعد العام ٢٠١٥م لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

قضايا ناشئة لما بعد العام ٢٠١٥م منها :-

١/المرأة في مناطق النزاعَات ومعسكرات النازحين :-

تعتبر النزاعات والصراعات المسلحة من المعوقات الأساسية التي تهدد مسيرة المرأة في التنمية باعتبارها أكثر الشرائح تأثرا حيث أنها تواجه عمليات النزوح والتشرد والمرض والجهل والفقر وأعباء الأسرة المعيشية وعدم مقدرتها علي التخطيط والتدريب هذا الواقع جعل المرأة في وضع أعاق تنميتها وأدى إلي عدم إستفادتها من الخدمات المقدمة لها من الدولة وزاد من العبء عليها. زد إلي ذلك الحروب والنزاعات في دول الجوار وما تفرزه من هجرة ولجؤ إعداد كبيرة من المواطنين إلي الدول الأخرى وما أفرزته النزاعات المسلحة في دولة جنوب السودان من هجرة إعداد كبيرة إلى السودان بجانب النزاعات الداخلية التي أفرزت آثارا سالبة على بعض شرائح المجتمع السوداني وكان لها الأثر الأكبر على المرأة خاصة المرأة الريفية، حيث فقدت العائل والأبناء ودمار البني التحتية وإنعدام الأمن والإستقرار والتدهور في الوضع الإقتصادي والإنساني والبيئي وتدني الخدمات الإجتماعية والصحية والوقائية والتعليمية، ورغم أن للمرأة الريفية مهارات في الإنتاج والتأقلم مع شتي الظروف إلا أن هجرتها العكسية للمدن أفقدتها بيئة التأقلم مما قادها لأمتهان مهن هامشية أبعدتها عن التنمية والتطور.

هذه الظروف الناشئة ورغم ما قامت به الدولة من جهود مقدرة في مجال التشريعات والسياسات، وفي مجال التعليم والصحة وتوفير فرص العمل المتساوية بالإضافة إلي السياسات التمويلية المناصرة للنوع وسياسات التمويل الأصغر المناصرة للمرأة، إلا أن التحدي ما زال كبيرا في ظل ما يتعرض له السودان من حرمان من حقه المشروع في الإعفاء من الديون الخارجية وتمويلات التنمية والحصار الإقتصادي الأحادي.

الأمر الذي يتطلب تضافر جهود المجتمع الدولي بكل مؤسساته في دعم مشروعات التنمية في المناطق المتأثرة بالنزاعات خاصة في المجالات الخدمية والبني التحتية وإعادة تأهيل وتمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا.

٢/ التركيز على قضايا الأسرة :-

بحكم أن الأسرة هي نواة المجتمع، ودعامته الأساسية، للحفاظ على النوع الإنساني، ومركزا أساسيا للنشاط الإقتصادي، في كل المجتمعات الإنسانية على اختلاف أنشطتها الحياتية، وتواجه الأسرة في الوقت الراهن العديد من التحديات في ضوء الثورة التكنولوجية ومعطياتها المتجددة، والتي تؤثر في وظائفها الأساسية، ومن أهمها التنشئة الإجتماعية وغرس الانتماء الوطني، ولعل أخطر ما يهددها هو الغزو الثقافي، الذي يتعرض له الأطفال من خلال وسائل الإعلام المختلفة وخاصة القنوات الفضائية.

عليه لابد من التركيز على الأسرة وعلى حل كافة المشكلات التي تواجهها، حتى تتمكن من القيام بأدوارها المتعددة على الوجه الأكمل وذلك **لعدة اعتبارات منها :**

- التغيرات السريعة والثورة الصناعية والبترولية والطفرة التكنولوجية، ودورها الأساسي في إحداث التفكك الأسري وأثرها على منظومة الأسرة الممتدة، بشكل عام والأسرة النووية بشكل خاص، و تواجه الأسرة بالكثير من **المهددات منها :**
- الضغوط الإقتصادية وما نتج عنها من تفكك في العلاقات وإرتفاع معدلات الطلاق وإرتفاع نسبة النساء المُعيلات للأسرة والهجرة الداخلية والخارجية.

- تفاقم الأوضاع الإجتماعية بسبب الحرب والنزاعات وما صاحب ذلك من آثار الفقر والبطالة والجهل والأمية، والهجرة والنزوح والتشرد والتشوهات الإجتماعية بمختلف أشكالها وهشاشة البنيات التحتية.
- إنتشار الأوبئة والأمراض المعدية والمنقولة جنسياً وازدياد المشكلات الإجتماعية وبروز أشكال جديدة مثل المخدرات.
- العولمة والتدفق الهائل من المعلومات وتأثيره على ثقافة المجتمعات– اللجوء والنزوح اذ تعتبر النزاعات والحروب من أكثر العوامل المؤثرة سلباً على النسيج الإجتماعي والتداعي الأسري– لذا لابد من تمكين الأسرة والإهتمام بها على المستوى الوطني والإقليمي والدولي حتى تتمكن من القيام بوظائفها – البيولوجية النفسية – التربوية – الإجتماعية والإقتصادية على الوجه الأكمل.

التركيز على تمكين المرأة الريفية :–

وذلك من خلال إيلاء المرأة الريفية كل الإهتمام نسبة لدورها المتعاظم في توفير الأمن الغذائي، واستئصال الجوع والفقر، خاصة في ظل الأزمة الإقتصادية التي يمر بها العالم إضافة إلى تغير المناخ، وصولا للتنمية المستدامة، ومما لا شك فيه أن إعدادا كثيرة من النساء الريفيات يعملن في القطاع الإقتصادي التقليدي بمستويات دخل متدنية ووظائف قليلة وضمان اجتماعي قليل، وميراث متدني خاصة في امتلاك الأراضي، الأمر الذي يتطلب التأكيد على أهمية الفرص المتساوية في الموارد المنتجة مثل الأرض، رأس المال، الائتمان، التكنولوجيا، اتخاذ القرار، والتوظيف المربح والوصول إلى التعليم والخدمات الصحية، والتدريب والأسواق والتأكيد على أهمية المساواة النوعية العادلة، وتمكينها في الاقتصاد والتنمية الإجتماعية، وزيادة التركيز علي المناطق الريفية النائية وصولا لتحقيق أهداف الألفية التنموية من خلال سلسلة من الإجراءات المحددة وترقية وتمكين وإشراك المرأة الريفية كقوة فاعلة في تحسين الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي، حيث تواجه المرأة الريفية الكثير من العقبات التي تحول دون وصولها لعمل لائق لعدم حصولها على التعليم والتدريب وكذلك مشاكل تدني الخدمات الصحية، إرتفاع نسبة الأمية، مشكلات الصحة الإنجابية، وفيات الأمهات والرضع، الناسور والايدز، الافتقار إلى الحماية القانونية، الخدمات الإجتماعية المحدودة العادات والتقاليد الضارة، عدم وجود الجمعيات التعاونية والإتحادات، الائتمان، التدهور البيئي، التغيرات المناخية مياه الشرب النقية ومشكلات الطاقة.

الأولويات و التوصيات لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة:

- توفير الميزانيات المستجيبة للنوع الإجتماعي، وتعبئة الموارد لبرامج تنمية المرأة.
- توفير الدعم الفني والتقني واللوجستي لتمكين المرأة اقتصاديا خاصة المرأة الريفية.
- زيادة الموارد المالية لتقليل نسبة الفقر بين النساء.
- زيادة فرص التدريب الفني والتكنولوجي وسط الفتيات والنساء الناشطات اقتصاديا.
- تبادل الخبرات للتجارب الناجحة علي المستوى الإقليمي والعالمي.
- إحكام التنسيق مع الشركاء على المستوى الوطني والإقليمي، والدولي، ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة لتحديد الأولويات ودمج مسائل الجنسين في كافة الأنشطة.
- صياغة أهداف إستراتيجية ومرحلية وصياغة إجراءات وتدابير لاتخاذها على كافة المستويات الحكومية والمنظمات الإقليمية والدولية، منظمات المجتمع المدني في كل قضايا المرأة.
- توفير الدعم الفني واللوجستي اللازم لتخفيض نسبة وفيات الأمهات والأطفال والتوعية في مجال مرض الايدز، سرطان الثدي وعنق الرحم.
- تعزيز التكامل الإقليمي في تنمية المرأة بوجه خاص ولإدماج منظور النوع الإجتماعي في القطاعات ذات الأولوية.
- علي المؤسسات الدولية المالية مساعدة البلدان ذات الدخل المنخفض والتي تعاني من إرتفاع الديون متعددة الأطراف بهدف تخفيف عبء الديون.
- إعداد الدراسات والبحوث والمسوحات المتعلقة بالصحة وإعطاء الأولوية للبرامج الصحية في المناطق الريفية والحضرية الفقيرة، إضافة الى إجراء بحوث متخصصة في مجالات المرأة المسنة والمعاقة والمتعايشين مع الايدز .
- إجراء المزيد من البحوث الخاصة بالمشاركة السياسية للمرأة، والمرأة والسلام، والعنف الموجهة ضد المرأة والطفلة.
- توفير ونشر بيانات وإحصاءات مصنفة حسب النوع الإجتماعي في كل المجالات لأغراض التخطيط والتقييم.
- إنشاء اليآت فاعلة وتفعيل القائم منها لجمع البيانات المتعلقة بالتقدم المحرز للمرأة في مجالات الإهتمام الحاسمة لمنهاج عمل بكين.
- تشجيع وتعزيز التعاون في مجال البحث والتطوير والتطبيق في مجال العلم والتكنولوجيا.
- تعبئة الموارد من أجل تنفيذ حالة الطوارئ القصيرة والمتوسطة الأجل وبرامج طويلة الأجل في إطار التعاون الإقليمي.
- تفعيل التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية على المستوى الإقليمي، وإنشاء آلية فاعلة لمتابعة وتقييم الأنشطة المرتبطة بمسائل الجنسين عبر الاليات المختلفة.
- تقوية الآليات العاملة في مجال المرأة وتزويدها بمعينات العمل، والموارد البشرية المؤهلة، والموارد المالية الكافية، لتمكينها من العمل بفاعلية، خاصة فيما يتعلق بتنفيذ منهاج عمل بكين وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لما بعد ٢٠١٥م.

- إقامة البرامج التوعوية المكثفة عن التغيرات المناخية (الجفاف والتصحر، إزالة الغابات، الكوارث الطبيعية) وتحدياتها المعيقة للتنمية والأمن الغذائي خاصة للمرأة الريفية.
- التدريب والتأهيل لرفع وعي المرأة بكافة حقوقها.
- نشر ثقافة السلام عبر التوعية والتدريب لكافة فئات المجتمع.
- نشر الثقافة القانونية وسط النساء وسد الفجوة القائمة بين الحقوق القانونية المكتسبة والتطبيق العملي.
- التأهيل والتدريب النفسي للنساء المعنفات.
- تكثيف البرامج التوعوية حول الصحة والصحة الانجابية والايدز.
- خفض نسبة ختان الاناث من ٦٥% الى ١٦% بحلول العام ٢٠٣١م ونشر الوعي بمضاره.
- رفع مستوى المهارات المهنية والإجتماعية لذوي الاحتياجات الخاصة خاصة النساء.